



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة  
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

دور صيغة المربحة في تمويل الاستثمارات في الجزائر على ضوء  
التجربة الماليزية

المشرف	اعداد الطلبة	
حمود حيمر	أنفال يحي	1
	فريدة طوشي	2

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	دوفي قرمية
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	حمود حيمر
ممتحنا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	بيرازنوال

السنة الجامعية 2023/2022





# الشكر والتقدير

الحمد لله الذي يسهل لنا السبيل، فبالغنا من أنفسنا شهادة العلم  
التي أرادها ان تكون لنا، اذ صورناها في عملنا المتواضع هذا.

فالحمد لله حتى ترضى والحمد لله

إذنا رضى بك ولك الحمد بعد الرضى.

نتقدم بالشكر الجزيل والامتنان الى استاذنا الكريم

" محمودي حيمر "

على ما قدمه لنا من نصائح ومساعدات

وارشادات لإنجاز هذا العمل.

كما نتقدم بالشكر لمن كانوا الوسيلة في بلوغ غايتنا

في إتمام هذا العمل من أول سنة دراسية إلى الدراسات العليا.

والشكر الموصول للجنة المناقشة الموقرة على

قبولها وتكرمها بإبداء الملاحظات والتوجيهات

وتصويب الأخطاء التي تصيب أي عمل كان.

وتحية الشكر الخالصة لكل من مد لي العون

ولو كان مقدار ذلك كلمة طيبة او دعاء بظهر الغيب.

# الإهداء

لو تكن رحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون، لو يكن الطلو قريبا ولا الطريق كان سهلا لكنني فعلتما

...

أهدي تخرجي

إلى من كلّه الله بالصبر والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار  
... يامن أفتقدك منذ الصغر ويرتجى قلبي عند ذكرك ... يامن أودعتني الله كم تمنيت من الله  
أن يمد يدي عمرك لتري ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار ... إلى روح والدي العزيز الطاهرة  
رحمه الله. وأسكنه مسبح جناته.

إلى ملاكي في الحياة فترة عملي وأمز ما أملك... الخاليتي... التي سهرت وكان معي في جميع حالاتي  
وظروفي يكفي أن تعرفي أن لكي ابنة تنتظر فرصة واحدة لتقدم لكي الروح والقلب والعين هدية  
لما قدمته... لاطالما علمتكم بالنجاح وما أذا اليوم أتممت وعدي وأهديه لكي أمي حبيبتي الغالية  
حفظك الله ورحمك.

إلى رفيق الدرب... الذي كان السند والعطاء... وقدم الكثير في صور من صبر وامل وبكل  
حبه... بهاء الدين.

إلى التي أمسكت يدي حين توقفت الحياة عن مد يدها لي... إلى من رزقت بها سندا وملاذي الأول  
والأخير... أختي حبيبتي نسرين.

إلى صديقة المواقف والسنين... وشريكة الدرب الطويل... إلى من كانت دوما موضعاً للاعتماد في  
مخاض الحياة... أختي حبيبتي زهرة.

والى اخوتي أحلام وباسين... وبراعم البيه الصغار... وحببة القلب أفنان... إلى العائلتين الكريمتين  
"شروال" و "يحي".

إلى رفاق الخطوة الأولى والأخيرة... إلى من كانوا في سنوات العجافه صحابا مطرا... إلى صديقاتي  
العزيزات... فريدة، سلمى، نسمة.

في الختام كما قيل كان حلما فاحتمالا ثم أصبح حقيقة لا خيالا والحمد لله على اتمامه.

## أنفال

# الإهداء

الحمد لله وكفى والحلوة والسلام على النبي

المصطفى واله وصحبة أجمعين وبعد.

أهدي ثمرة نجاحي.

الى من كان سببا في وجودي... وأغناء بوجودهما طريقي...

الى روح الروح وسندي... ابي الغالي... وحبيرة القلب امي.

الى رفيقات البيت الطاهر... المؤمنات الغاليات اخواتي..

لمياء.. سارة.. فاطمة.. كريمة.. فريال.. نعيمة

الى شموع البيت ورمز البراءة... كتاكيت البيت...

جواد وجيهان ولجين وتيم ونفزان وزيناد.

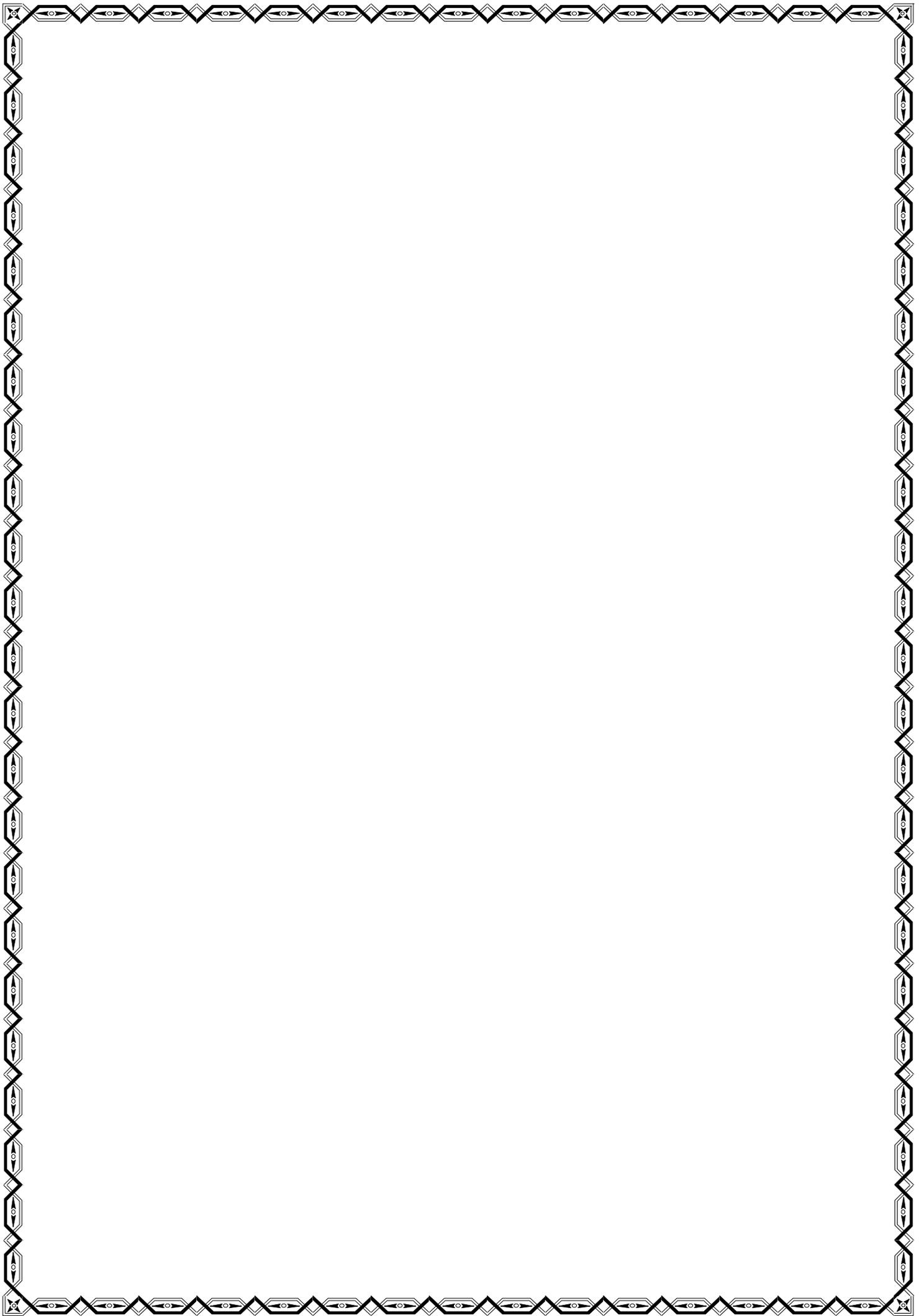
الى كل العائلتين الكريمتين "طوشي" و"براهمة".

الى رفيقات الدرب... وصديقات العمر.

الى من علمني حرفه... واناار دربي بنور العلم والمعرفة...

الى من سقط من قلبي سموا.

فريدة



ملخص

## المخلص:

نهدف في هذه الدراسة الى تسليط الضوء على دور صيغة المرابحة في دعم وتفعيل الاستثمار في الجزائر مقارنة بماليزيا، ومن خلال هذه الدراسة أجبنا على الإشكالية التالية: ما هو دور صيغة المرابحة في تمويل الاستثمارات في الجزائر مقارنة بالتجربة الماليزية؟ حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري لتبيان أهمية صيغة المرابحة في تمويل الاستثمار، وأسلوب المقارنة في الجانب التطبيقي وذلك عن طريق دراسة حالة بنك البركة الجزائري وبنك نيجارا الماليزي، من خلال عرض مجموعة من الاحصائيات المتعلقة ب التمويل الإسلامي عن طريق صيغة المرابحة وقد خلصت الدراسة الى ان كلا البنكين يعتمدان على صيغة المرابحة بالدرجة الأولى في تعاملاتهما مقارنة بالصيغ الأخرى يعود هذا القبول الى سهولة التعامل بها مع محدودية مخاطرها. وبمقارنة احصائيات بنك البركة الجزائري وبنك نيجارا الماليزي نستنتج ان بنك نيجارا الماليزي يفوق في تمويله بهذه الصيغة على بنك البركة الجزائري وهذا راجع الى ضعف التمويل الإسلامي في الجزائر.

**الكلمات المفتاحية:** البنوك الإسلامية، تمويل الاستثمار، المرابحة.

### **Abstract:**

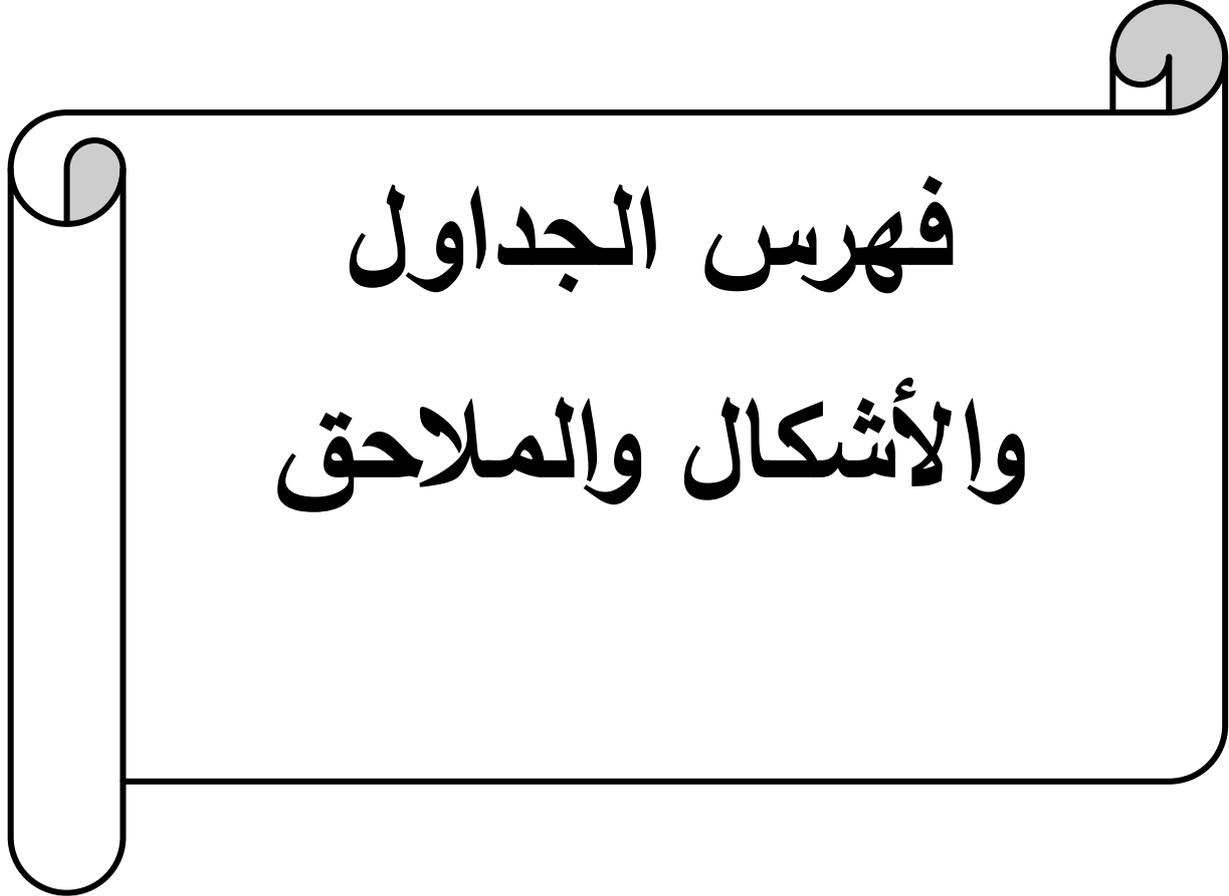
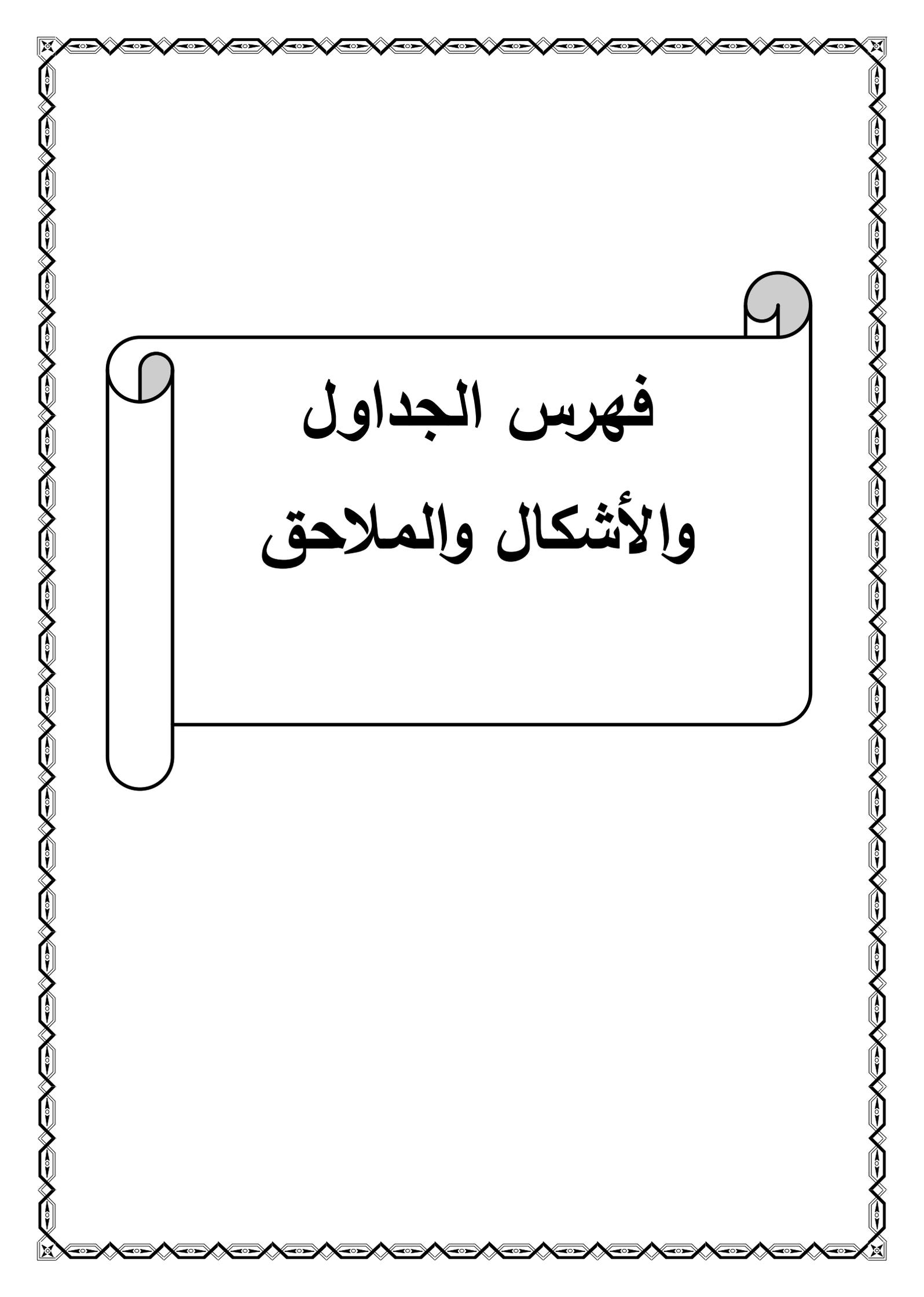
In this study, we aim to shed light on the role of the Murabaha formula in supporting and activating investment in Algeria compared to Malaysia. Through this study, we answered the following problem: What is the role of the Murabaha formula in financing investments in Algeria compared to the Malaysian experience? Where we relied on the descriptive analytical approach in the aspect Theoretical to demonstrate the importance of the Murabaha formula in financing investment, and the method of comparison in the applied side, by studying the case of the Algerian Al Baraka Bank and the Malaysian Bank Negara, by presenting a set of statistics related to Islamic financing through the Murabaha formula. The study concluded that both banks depend on the Murabaha formula Primarily in their dealings compared to other formulas, this acceptance is due to the ease of dealing with them with limited risks. Comparing the statistics of the Algerian Al Baraka Bank and the Malaysian Bank Negara, we conclude that the Malaysian Bank Negara exceeds the financing in this way over the Algerian Al Baraka Bank, and this is due to the weakness of Islamic financing in Algeria.

**Keywords:** Islamic Banks, Murabaha, Financing Investment.

# فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتوى
-	البسمة
-	الشكر
-	الإهداء
-	الملخص
-	الفهرس
-	قائمة الجداول
-	قائمة الأشكال
-	قائمة الملاحق
أ-د	مقدمة عامة
29-06	الفصل الأول: صيغ التمويل الإسلامي -المربحة نموذجاً-
06	تمهيد
07	المبحث الأول: صيغ التمويل الإسلامي
07	المطلب الأول: ماهية التمويل الإسلامي
08	المطلب الثاني: أنواع صيغ التمويل الإسلامي
14	المطلب الثالث: مزايا التمويل الإسلامي
15	المبحث الثاني: تقديم بيع المربحة
15	المطلب الأول: ماهية بيع المربحة
17	المطلب الثاني: أهمية بيع المربحة والحاجة إليها
18	المطلب الثالث: الجوانب الأساسية في بيع المربحة
21	المبحث الثالث: تقديم المربحة للأمر بالشراء
21	المطلب الأول: ماهية بيع المربحة للأمر بالشراء
22	المطلب الثاني: الجوانب الأساسية لبيع المربحة للأمر بالشراء
26	المطلب الثالث: مقارنة بين المربحة للأمر بالشراء، المربحة والقرض الربوي، ومخاطرها
29	خلاصة الفصل
47-30	الفصل الثاني: عموميات حول تمويل الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي.
31	تمهيد
32	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التمويل
32	المطلب الأول: تعريف وأهمية التمويل

33	المطلب الثاني: أشكال ومصادر التمويل
34	المطلب الثالث: مخاطر التمويل
36	المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الاستثمار
36	المطلب الأول: تعريف، مبادئ وخصائص الاستثمار
38	المطلب الثاني: أنواع الاستثمار وادواته
40	المطلب الثالث: أهمية واهداف ومخاطر الاستثمار
43	المبحث الثالث: تمويل الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي
43	المطلب الأول: مفهوم تمويل الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي
43	المطلب الثاني: دوافع الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي
44	المطلب الثالث: محددات تمويل الاستثمار في الاقتصاد الاسلامي
47	خلاصة الفصل
65-48	الفصل الثالث: مساهمة صيغة المرابحة في تمويل الاستثمار في الجزائر على ضوء التجربة الماليزية
49	تمهيد
50	المبحث الأول: واقع الصيرفة الإسلامي في ماليزيا
50	المطلب الأول: نشأة الصيرفة الإسلامية في ماليزيا.
50	المطلب الثاني: مراحل تطبيق الصيرفة الإسلامية في ماليزيا.
52	المطلب الثالث: عوامل نجاح القطاع المصرفي الماليزي
55	المبحث الثاني: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر
55	المطلب الأول: نشأة الصيرفة الإسلامية في الجزائر
56	المطلب الثاني: تحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر
57	المطلب الثالث: متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر
59	المبحث الثالث: دراسة مقارنة حول تطبيق صيغة المرابحة بين ماليزيا والجزائر
59	المطلب الأول: تطبيق صيغة المرابحة في البنوك الماليزية
62	المطلب الثاني: تطبيق صيغة المرابحة في البنوك الجزائرية
63	المطلب الثالث: مقارنة بين ماليزيا والجزائر حول تطبيق المرابحة في تمويل الاستثمار
65	خلاصة الفصل
67	خاتمة عامة
70	قائمة المصادر والمراجع



# فهرس الجداول والأشكال والملحق

## فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
26	مقارنة المرابحة البسيطة مع المرابحة للأمر بالشراء	01
27	الفرق بين المرابحة الأمر بالشراء والقرض الربوي	02
53	إصدارات الصكوك الإسلامية بحسب البلد خلال الفترة (2001-2020)	03
60	تطور الصيرفة في ماليزيا 2013-2019	04
61	تطور الصيرفة الإسلامية في ماليزيا حسب الخدمة والقطاع العام لسنة 2019	05
62	تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر 2013-2019	06
63	التمويل بصيغة المرابحة في بنكي ماليزيا والجزائر للفترة (2013-2019)	07

## الفهرس الأشكال

الصفحة	الشكل	الرقم
19	أنواع بيع المرابحة	01
24	أنواع بيع المرابحة للأمر بالشراء	02
53	إصدارات الصكوك الإسلامية بحسب البلد خلال الفترة (2001-2020)	03
59	تطور الصيرفة الإسلامية في ماليزيا 2012-2019	04
60	تطور الصيرفة في ماليزيا 2013-2019	05
61	تطور الصيرفة الإسلامية في ماليزيا حسب الخدمة والقطاع العام لسنة 2019	06
62	تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر في الفترة (2013-2019)	07
63	التمويل بصيغة المرابحة في بنك ماليزيا للفترة (2013-2019)	08
64	التمويل بصيغة المرابحة في بنك البركة الجزائري للفترة (2013-2019)	09

# مقدمة

احتلت عملية التمويل مكانة هامة في الحياة الاقتصادية، وهذا لكونها تمد القطاع الاقتصادي بمختلف الأموال اللازمة لعملية الاستثمار وتحقيق التنمية، حيث برزت البنوك الإسلامية كبديل للتمويل التقليدي، ويعتبر التمويل الإسلامي اهم نشاط داخل البنوك الإسلامية، كما انه اهم مصدر لعوائدها الربحية والتي تعتمد لإنجازها العديد من صيغ التمويل الإسلامية.

ان البنوك الإسلامية في ظل متطلبات العصر أصبحت ضرورية اقتصادية حتمية لكل مجتمع إسلامي يرفض التعامل بالربا ويرغب في تطبيق الشريعة الإسلامية، وذلك بهدف تسيير التبادل والمعاملات وتسيير الإنتاج في إطار الشريعة الإسلامية.

كما ان البنوك الإسلامية متعددة الصيغ في التمويل من بينها صيغة المرابحة حيث تعتبر هذه الصيغة كثيرة الاستخدام في البنوك، وهذا لأهميتها البارزة وذلك من خلال تأثيرها على التنمية الاقتصادية، وقدرتها على تحقيق العدالة بين الأطراف المتعاملين بها، وخاصة انها تناسب كافة الأنشطة التجارية منها والصناعية والمهنية والحرفية، وتحقق أرباحا بطرق مشروعة. وتوجد العديد من التجارب الدولية الرائدة في مجال التمويل الإسلامي مثل ماليزيا، التي تعد مثلا يقندى به في هذا المجال. ونظرا لكون الجزائر حديثة العهد في استخدام التمويل الإسلامي مقارنة بماليزيا فان الإشكالية المطروحة تتمثل في كيفية الاستفادة من مزايا التمويل الإسلامي بمختلف صيغه في تمويل الاستثمار في الجزائر، ومن خلال ما سبق يمكننا صياغة الإشكالية في السؤال التالي:

**أولا: السؤال الرئيسي:**

- ما هو دور صيغة المرابحة في تمويل الاستثمارات بالجزائر مقارنة بالتجربة الماليزية؟

**ثانيا: الأسئلة الفرعية:**

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل في:

1. فيما تتمثل الخاصية الأساسية لتمويل الإسلامي؟
2. ما المقصود بالمرابحة للأمر بالشراء؟
3. ما هو الفرق بين الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي والاستثمار في الاقتصاد الوضعي؟
4. ما مدى تطبيق صيغة المرابحة في البنوك الجزائرية والماليزية؟

**ثالثا: الفرضيات:**

للإجابة على التساؤلات الفرعية المطروحة قمنا بصياغة فرضيات كالتالي:

1. يقوم الاستثمار الإسلامي على استبعاد الربا في معاملاته والعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.
2. المقصود بالمرابحة للأمر بالشراء وعد من البنك بشراء السلعة التي يطلبها العميل بمواصفات معينة وكذلك وعد العميل بشراء هذه السلعة من البنك على ان تكون هناك زيادة معلومة في الثمن.

3. الفرق بين الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي والاستثمار في الاقتصاد الوضعي هو ان الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي تحده حدود لا يمكن تجاوزها وهي حدود الشريعة الإسلامية، على عكس الاستثمار في الاقتصاد الوضعي له حد واحد وحيد هو المال.
4. ان تطبيق صيغة المرابحة في البنوك الجزائرية يقدر بنسبة ضئيلة مقارنة ببقية الصيغ الأخرى، اما في البنوك الماليزية فتحتل المراكز الأولى.

#### رابعاً: أهمية البحث:

1. أهمية التمويل الاسلامي في الجزائر وتناميه واتساع رقعته وافاقه.
2. ابراز نوع العلاقة بين الاستثمار والتمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية.
3. أهمية صيغة المرابحة كوسيلة للتمويل الإسلامي ودورها في إنعاش ميزانية البنوك الإسلامية إضافة الى تعزيز البنوك الإسلامية في منافسة البنوك التقليدية.

#### سادساً: أسباب اختيار الموضوع

1. الاهتمام المتزايد الذي لا يزال يحظى به الاستثمار وكيفية تمويله.
2. محاولة معرفة أداء صيغ التمويل الإسلامي عامة وصيغة المرابحة خاصة في الاقتصاد الوطني من اجل تعديلها وتقويمها وذلك بالاستفادة من التجربة الماليزية.

#### خامساً: اهداف البحث:

1. بيان مفهوم صيغة المرابحة باعتبارها من اهم صيغ التمويل الإسلامي.
2. تبيان مدى اهتمام البنوك الإسلامية الجزائرية وبنك البركة خاصة بتطبيق صيغة المرابحة.
3. عرض النظام الاقتصادي الإسلامي كنظام لديه الأدوات والوسائل التي تعمل على توفير التمويل اللازم للاستثمار.

#### سابعاً: المنهج المستخدم:

- حسب طبيعة هذا الموضوع والمعلومات المتحصل عليها فإننا اتبعنا منهجين:
1. المنهج الوصفي التحليلي: كأسلوب لتبيان أهمية صيغة المرابحة في تمويل الاستثمارات في الاقتصاد الإسلامي.
  2. أسلوب المقارنة: في دراسة حالة بين بنك نيجارا الماليزي وبنك البركة الجزائري في تطبيق صيغة المرابحة.

**ثامنا: حدود البحث:**

1. **الحدود الزمانية:** تم انجاز هذه الدراسة خلال الفترة 2023 م، واشتملت على احصائيات تمس الفترة (2013-2019).

2. **الحدود المكانية:** أنجزت الدراسة بالجزائر، وخصت بنك نيجارا الماليزي وبنك البركة الجزائري.

**تاسعا: الدراسات السابقة:**

بعض الدراسات تناولت بعض جوانب مشتركة هذا البحث، وتتمثل هذه الدراسات في:

**1-دراسة: بن عميروش مديحة**

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية بعنوان إشكالية تمويل الاستثمار في الجزائر دراسة قياسية 1970-2019، جامعة فرحات عباس، سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية: 2021/2022، الهدف منها دراسة مصادر تمويل الاستثمارات في الجزائر وبيان اختلاف أهميتها واثارها على نمو الاستثمار للفترة (1970-2019)، وتوصلت الى ان الجزائر تعتمد بشكل كبير على الادخار الوطني لتمويل المشاريع الاستثمارية خلال الفترة (2010-2019). وتشارك هذه الدراسة مع دراستنا في متغير واحد وهو تمويل الاستثمارات واعتمدنا على هذه الاطروحة في الجانب النظري، الا ان وجه الاختلاف يكمن في ان هذه الدراسة اعتمدت على تمويل الاستثمار في البنوك التقليدية، ودراستنا خصت البنوك الإسلامية.

**2-دراسة: حسناوي بلال**

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في مدرسة الدكتوراه، تخصص اقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، بعنوان دور أساليب التمويل بالمرابحة والمشاريع في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية: 2013/2014. تناولت الإشكالية التالية: هل للتطبيقات المعاصرة لاساليب التمويل بالمرابحة دور في تحقيق اهداف ومبادئ التنمية المستدامة في الدول الإسلامية؟ من نتائج هذه الدراسة ان التمويل الإسلامي عبارة عن عملية تقديم أموال او أصول نقدية او عينية، لاستثمارها في أنشطة حقيقية تعتمد على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر، وتلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية. وتشارك هذه الدراية مع دراستنا في متغير وهو صيغة المرابحة، حيث اعتمدنا على هذه الدراسة في الجانب النظري.

## 3-دراسة: عيراش محمد امين وطيبة عبد العزيز

مقال بعنوان: عقود المشاركة الإسلامية كمدخل لتطوير النظام المصرفي في ماليزيا، مجلة افاق للبحوث والدراسات عدد 2022/01، حيث تناولت الإشكالية التالية: كيف يمكن للنظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا إعطاء الدفع اللازم لتطوير عقود المشاركة الإسلامية، قد خلصت هذه الدراسة الى ان ماليزيا تتبوأ مركز الريادة في القطاع المالي الإسلامي عبر العالم من خلال حجم المعاملات، تنوع وابتكار العقود، من بينها عقود المشاركة. وتشارك هذه الدراسة مع دراستنا في متغير واحد وهو التجربة الماليزية، حيث اعتمدنا على هذا المقال في الجانب التطبيقي.

## عاشرًا: هيكل الدراسة:

لإحاطة الإشكالية المطروحة والاسئلة الفرعية والاجابة عليها قسمنا هذا البحث الى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة كما يلي:

- الفصل الأول: جاء تحت عنوان "صيغ التمويل الإسلامي-صيغة المربحة نموذجًا". حيث نحاول من خلاله التعرف على صيغ التمويل الإسلامية من حيث مفهومها وحكمها وشروط التعامل بها إضافة الى صيغة المربحة.
- الفصل الثاني: عنوانه "عموميات حول تمويل الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي". سوف نتطرق من خلاله الى مفاهيم عامة حول كل من التمويل والاستثمار، إضافة الى تمويل الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي.
- الفصل الثالث: فهو بعنوان "مساهمة صيغة المربحة في تمويل الاستثمار في الجزائر على ضوء التجربة الماليزية"، سنتناول فيه واقع الصيرفة الإسلامية في كل من ماليزيا والجزائر، والمقارنة بينها حول تطبيق صيغة المربحة فيهما.

## احدى عشر: صعوبات البحث:

واجهتنا جملة من الصعوبات في دراستنا هذه نذكر أهمها:

1. عدم وجود احصائيات كافية حول السنوات الأخيرة لتطبيق صيغة المربحة في كل من البنوك الماليزية والجزائرية.

## اثنا عشر: التعريفات الإجرائية:

1. البنوك الإسلامية: هي مؤسسات مالية لتجميع الأموال وتوظيفها وفق احكام الشريعة الإسلامية.
2. تمويل الاستثمار: هو وضع المال في مشروع ما مع توقع الحصول على مكاسب معينة خلال مدة زمنية معينة.

3. المراجعة: هي صيغة من صيغ التمويل الإسلامي، وهي أحد أنواع بيوع الأمانة التي يلتزم البائع فيها ببيع السلعة براس مال وزيادة ربح معلوم.

الفصل الأول:  
صيغ التمويل الإسلامي  
-المرابحة نموذجاً-

## تمهيد:

يعتبر التمويل الإسلامي أحد الأسس التي بات يركز ويعول عليها لتمويل المشاريع الاقتصادية، وذلك وفق اتباع مجموعة من الأسس والمبادئ التي تركز على الشريعة الإسلامية حيث اكتسب التمويل الإسلامي في السنوات الأخيرة اهتماماً بالغاً نظراً لأهميته ونجاعته كمصدر تمويلي، وما يميزه عن التمويل التقليدي هو عدد صيغه من بينها صيغة بيع المرابحة حيث تعتبر إحدى أدوات توظيف الأموال في البنوك الإسلامية والتي يمكن من خلالها تحقيق الأرباح من تشغيل أموال البنك. حيث خصصنا في هذا الفصل لتحديد الإطار النظري حول التمويل الإسلامي وصيغة المرابحة، حيث تضمن هذا الفصل ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: ماهية التمويل الإسلامي.
- المبحث الثاني: تقديم بيع المرابحة.
- المبحث الثالث: ماهية المرابحة الأمر بالشراء.

## المبحث الأول: صيغ التمويل الإسلامي

يقوم التمويل الإسلامي على استبعاد الربا وإيجاد صيغ وأدوات تمويلية جديدة بديلة عن التمويل الربوي، وقد عملت البنوك على تطوير وتطبيق جزء من تلك الأدوات التمويلية البديلة.

### المطلب الأول: ماهية التمويل الإسلامي

يعتبر التمويل الإسلامي مدخلاً أساسياً للعمليات الإنتاجية والاستثمارية من خلال صيغ التمويل الأساسية.

#### أولاً: تعريف التمويل الإسلامي

قبل أن نتطرق إلى مفهوم التمويل الإسلامي سنحاول أن نتعرف على مصطلح التمويل بشكل عام:

1. يعرف عبد العزيز هيكل التمويل بأنه: " مجموع الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع في أي وقت يكون هناك حاجة إليها".<sup>1</sup>

2. أما التمويل الإسلامي فقد عرفه منذر قحف على أنه: " تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية".<sup>2</sup>

3. ويعرفه عمران بوديب على أنه: " الثقة التي يوليها المصرف الإسلامي المتعامل معه لإتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه وفق صيغ شرعية محددة، في غرض محدد خلال فترة زمنية محددة ويتم التعامل فيها وفق شروط محددة ووفق عائد مادي متفق عليه".<sup>3</sup>

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن عبد العزيز هيكل ركز في تعريفه على أن التمويل هو امداد الأصول في أوقات الحاجة إليها، في حين أن منذر قحف أقر على أن التمويل الإسلامي عبارة عن ثروة تقدم بهدف الحصول على عائد وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ومنه نستنتج تعريف شامل للتمويل الإسلامي وهو: " تقديم ثروة عينية أو نقدية من من يملكها إلى شخص آخر ضمن أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية وذلك بهدف تحقيق عائد".

#### ثانياً: خصائص التمويل الإسلامي

إن الشيء الذي مكن التمويل الإسلامي من التفوق على التمويل الربوي وجعله يبرز كتمويل أخلاقي هو أنه: " يتميز بخصائص تميزه عن أي تمويل آخر" وهي:<sup>4</sup>

1. استبعاد الربا أخذاً وعطاءً: تستند هذه الخاصية إلى القاعدة الإسلامية الخاصة بحرمة الربا وحرمة التعامل به لقوله تعالى: " وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، ط1، دار النهضة بيروت، 1986، ص38.

<sup>2</sup> منذر قحف، مفهوم التمويل الإسلامي، تحليل فقهي اقتصادي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2003، ص12.

<sup>3</sup> عمران بوديب، سياسات التمويل بصيغ الاستمناع ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، 2011/2012، ص15.

<sup>4</sup> مرجع نفسه، ص: 58، 59.

<sup>5</sup> سورة البقرة، الآية 275.

2. الاعتبارات الاجتماعية والقيمية في ترتيب الأولويات: يعد التمويل الإسلامي مدخلا أساسيا للتنمية الاجتماعية والقيمية في كثير من المجالات مما يستند إليه من أسس ومبادئ، وفقا لهذا التصور ينبغي للتمويل الإسلامي أن يتوجه بصورة ضرورية لما هو ضروري في المجتمع وفي المستوى الثاني حد الكفاية وفي المستوى الثالث الرفاهية وتعتبر هذه الخاصية من أهم الخصائص التي تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية؛ فهي تمنع الظلم وتحد من البطالة وتحد من تركيز الثروة وتضمن حق الفقير في تنمية موارده ومواهبه.
3. توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي: وتهدف إلى امتزاج عناصر الإنتاج ببعضها البعض وبالتالي فإن أي ربح ينتج عن هذا الاستثمار يكون ربحا حقيقيا يظهر في زيادة عناصر الإنتاج.
4. توجيه المال نحو الأنفاق على المشروع: يقصد به أن يكون التمويل في المشاريع المباحة أي لا ينفق على مشاريع مخالفة لمقاصد الشريعة الإسلامية.
5. التركيز على سلوك الفرد نحو الأخلاق الفاضلة: من خصائص التمويل الإسلامي أنه يربي في الفرد صفة الأمانة والثقة في النفس والإخلاص والأنفاق في العمل مما يوفر فرص أكبر في نجاح المشروعات وبالتالي نجاح عملية التنمية.

### المطلب الثاني: أنواع صيغ التمويل الإسلامي

تختلف صيغ التمويل الإسلامي عن صيغ التمويل في النظام التقليدي حيث أن التمويل الإسلامي يتبع في معاملته على الشريعة الإسلامية، حيث ينعدم فيه تقديم الربا أما التمويل التقليدي عكس ذلك فهو يتعامل بالربا، ومن هذا سوف نتطرق الى أنواع صيغ التمويل الإسلامي.

#### أولاً: صيغ التمويل بالمشاركة

يقصد بها تلك الصيغ التي تقوم على مبدأ المشاركة في الأرباح وتحمل الخسائر بين الممولين والمستثمرين وتكون عادة طويلة الاجل.

#### 1. المشاركة:

##### أ- مفهوم المشاركة:

تعني في اللغة مصدر من شريك يشترك شركا وشركة والشركة بكسر الشين وسكون الراء وقد تفتح الشين وتكسر الراء وتأتي بمعنى الخط ومنها مخالطة الشريكين.<sup>1</sup>  
اما اصطلاحا هي اختلاط نصيبين فصاعدا بحيث لا يميز أحدهما عن غيره، والمشاركة هي عقد ينشأ بين طرفين او أكثر في راس المال او الجهد بغرض ممارسة اعمال تجارية تدر ربحا.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> وائل محمد عربيات، المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية أساليب الاستثمار، دار الثقافة، عمان، 2009، ص34.

<sup>2</sup> خلفان احمد عيسى، صيغ الاستثمار الإسلامي، ط1، الجندرية للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، 2015، ص71.

ب- مشروعية المشاركة:

- القرآن الكريم: قال الله تعالى: " فَإِن كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ " <sup>1</sup>
- السنة النبوية: عن ابي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: قال تعالى: "أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهم صاحبه فأخا أحدهم صاحبه خرجت من بينها ودخل الشيطان" <sup>2</sup>.
- الاجماع: جاء في المغني: "أجمع المسلمون على جواز الشركة في الجملة وإنما اختلفوا في الأنواع منها ولا يزال المسلمون يتعاملون بها عن وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا دون أنكار أو اعتراض من الفقهاء" <sup>3</sup>.
- ت- الشروط الخاصة بالمشاركة:

هناك شروط تخص العاقدان، وشروط تخص رأس المال، وشروط أخرى تتعلق بتوزيع الربح والخسارة نذكر أهمها: <sup>4</sup>

- يشترط في كل شريك أن يكون أهلاً للتوكيل.
- لا يشترط أن يكون العاقدان مسلمين.
- يشترط أن يكون رأس المال نقداً.
- يشترط أن يكون رأس المال معلوم القدر والجنس والصفة.
- لا يشترط أن يكون رأس المال ديناً في ذمة الشريكان أي يجب أن يكون حاضراً.
- لا يشترط التساوي في حصص رأس المال.
- يجب أن يوزع الربح بين الشريكين بحسب الاتفاق.
- يشترط أن تقسم الخسارة بحسب نسبة الملكية في رأس المال.

2. المضاربة:

أ- مفهومها:

المضاربة في اللغة مشتقة من الضرب وهو السير في الأرض لقوله تعالى: " وَأَخْرُوجَ يَصْرِيُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ " <sup>5</sup>.

<sup>1</sup>سورة النساء، الآية 12.

<sup>2</sup>سمير هريان، صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة: مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، سطيف، 2014/2015، ص57.

<sup>3</sup>محمد محمود مكاوي، أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة وأساليب السيطرة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص32.

<sup>4</sup>مرجع نفسه، ص15.

<sup>5</sup>سورة المزمل، الآية 10.

وإصطلاحاً هي أن يشترك مال والجهد، وتسمى قراضاً أيضاً، ونقصد بها أن يدفع رجل ماله إلى آخر يتجر له فيه على أن ما حصل من الربح بينهما حسب ما يشترطانه. إضافة إلى الجهد الذي يساهم به أحد طرفي المضاربة في هذه الشراكة.<sup>1</sup>

ومنه المضاربة هي اشتراك في الربح بعمل من جانب يسمى المضارب ومال من جانب آخر يسمى رب العمل.<sup>2</sup>

#### ب- مشروعية المضاربة:

- القرآن الكريم: لقوله تعالى: "وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يُفْتِنَكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ الْكَافِرِينَ كَأَنَّهُمْ عُذُوٌ مُّبِينٌ".<sup>3</sup>

- السنة النبوية: إن التعامل بالمضاربة موجود ومستعمل بين العرب من قبل الإسلام حيث أن الرسول صلى الله عليه وسلم كأن مضاربا في مال السيدة خديجة رضي الله عنها وذلك من قبل بعثته واستمر المسلمون العمل بها في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم.<sup>4</sup>

#### ت- الشروط الخاصة بالمضاربة:

لها عدة شروط تتمثل في:<sup>5</sup>

- يشترط أن يكون رأس المال معلوماً من حيث الجنس والقدر والصفة.
- يشترط أن يكون عينيا حاضرا وليس في ذمة المضارب.
- يشترط أن يكون العمل يوافق شروط صحة عقد المضاربة.
- يشترط أن يتم تحديد نشاط المضاربة والعمليات التي لا يجوز القيام بها.
- يشترط أن يعين أحد المتعاقدين كمية من الربح لنفسه.
- يشترط أن يتحمل صاحب المال الخسارة في حين لم يكن هناك تقصير من طرف المضارب في العمل.

#### 3. المزارعة:

##### أ- مفهومها:

في اللغة هي مأخوذة من الزراعة، وهي طريقة لاستغلال الأراضي الزراعية باشتراك المالك والزارع في الاستغلال، ويقسم الناتج بينهما بنسبة يعينها العقد أو العرف.<sup>6</sup>

<sup>1</sup>سمير هريان، مرجع سابق، ص 70.

<sup>2</sup>علي فاروق، طرق تمويل الاستثمار من المنظور الإسلامي، أطروحة دكتوراه، الجزائر، 2010، ص 150.

<sup>3</sup>سورة النساء، الآية 100.

<sup>4</sup>مرجع نفسه، ص 131.

<sup>5</sup>ابن جزى، القوانين الفقهية، ت: أحمد القياتي وصيد الصباغ، ط1، دار الأندلس، مصر، 2008، ص: 305، 306.

<sup>6</sup>عبد المالك سعدان، محمود بو الترعة، عقود المزارعة والمساقاة والمضاربة في قانون الأوقاف الجزائري-تأصيل شرعي-، مجلة الاحياء، العدد 24، ماي 2020، ص 324.

في الاصطلاح هي عبارة عن عقد شراكة حيث يدفع أحد الشريكين مالا أو أحد عناصر الانتاج وهي الأرض. بينما يقدم الشريك الآخر العمل في الأرض<sup>1</sup>.

#### ب- مشروعية المزارعة:

روى البخاري ومسلم في صحيحيهما عن ابن عمر -رضي الله عنهما- أنه قال: "أعطى النبي صلى الله عليه وسلم خيبر اليهود أن يعملوها ويزرعوها، ولهم شَطْر ما يخرج منها"<sup>2</sup>.

#### ت- الشروط الخاصة بالمزارعة:

تتمثل في:<sup>3</sup>

- يشترط أهلية العاقدان.
- يشترط أن تكون الأرض صالحة للزراعة.
- يشترط بيان مدة الزراعة إن كانت مثلا لسنة أو سنتين.
- يشترط تحديد نصيب كل طرف حسب الاتفاق.
- يشترط بيان نوعية المحصول الذي سيزرع.

#### 4. المساقاة:

##### أ- مفهومها:

لغة هي مأخوذة من السقي، بمعنى أن يستعمل رجل رجلا في نخيل أو كروم ليقوم بإصلاحها على أن يكون له سهم معلوم مما تُغْلُه<sup>4</sup>.

اصطلاحا: هي نوع من شركة على أن تكون الأشجار من طرف والتربية من طرف آخر ويقسم المحصول بينهما.

#### ب- مشروعية المساقاة:

روى ابن عمر رضي الله عنه أنه قال: "عامل النبي صلى الله عليه وسلم خير بشرط ما يخرج منها من ثمر أو زرع"<sup>5</sup>.

#### ت- الشروط الخاصة بالمساقاة:

للمساقاة شروط نذكر منها:<sup>6</sup>

- يشترط أن يتم تعيين نصيب طرفي العقد من الناتج بنسبة معلومة.

<sup>1</sup> محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة، ط1، عمان، 2008، ص274.

<sup>2</sup> عبد المالك سعدان، محمود بو الترعة، مرجع سابق، ص326.

<sup>3</sup> سيف هشام صباح الفخري، صيغ التمويل الإسلامي، ماجستير، جامعة حلب، 2009، ص 21.

<sup>4</sup> عبد المالك سعدان، محمود بو الترعة، مرجع سابق، ص326.

<sup>5</sup> أخرجه محمد ابن إسماعيل البخاري في صحيحه، في كتاب الشركة. باب مشاركة الزمي والمشركين، ج3، رقم الحديث2499.

<sup>6</sup> محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص280.

- يشترط أن تكون مدة العقد معلومة فإن لم تحدد كان العقد إلى وقت نضج الثمار وجنبيها.
- يشترط أن الشجر موضوع العقد معلوماً ومثمراً.
- يشترط أن يكون العمل الموسمي على الفلاح.
- يشترط أن تكون الأعمال الثابتة التي لا تتكرر على المالك.

### ثانياً: صيغ التمويل بالبيع والإجارة

وهي الصيغ القائمة على مبدأ المديونية الأصول الممولة في حالة البيع أو الإجارة وتنتهي بتملك الأصل من خلال عملية التمويل بين الممول والمقترض وعادة تكون قصيرة الأجل، وتنقسم إلى:

#### 1. السلم:

##### أ- مفهومه:

السلم في اللغة هو الإعطاء والتسليف وهو لغة أهل الحجاز المقابل للسلف في لغة أهل العراق.<sup>1</sup> وأيضاً من أسلم في الشيء وتسلم لهما نفس المعنى، يقال أسلم وسلم إذا أسلف، وهو أن تعطي ذهباً وفضة في سلعة معلومة إلى أجل معلوم، والسلم في اللغة بالتحريك السلف.

أما اصطلاحاً فقد عرفه الإمام النووي على أنه: "عقد على موصوف في الذمة ببدل يعطي عاجلاً وبيع مال بمال يقبض فيه الثمن عاجلاً وتسلم فيه البضاعة آجلاً".<sup>2</sup>

##### ب- مشروعية السلم:

- القرآن الكريم: لقوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ"<sup>3</sup>.
- السنة النبوية: عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم إلى المدينة وهم يسلفون في التمر السنة والسنتين والثلاث، فقال: "من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم".<sup>4</sup>
- الإجماع: جاء في معظم كتب الفقه أن الصحابة اجمعوا على جوازه، وذلك لتعاملهم به في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم.<sup>5</sup>
- ت- الشروط الخاصة بالسلم<sup>6</sup>:
- يشترط أن تكون السلعة المؤجلة معلومة ولها صفات منضبطة بالكيل وغير ذلك.

<sup>1</sup> - حسناوي بلال، دور أساليب التمويل بالمراجعة للمشاريع في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة تجربة البنك الإسلامي للتنمية في بعض الدول - مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، 2013/2014، ص 26.

<sup>2</sup> مرجع نفسه، ص 26.

<sup>3</sup> سورة البقرة، الآية 282.

<sup>4</sup> محمد عبد العزيز أبو زيد، التطبيق المعاصر لعقد السلم، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، القاهرة، 1996، ص 16.

<sup>5</sup> مرجع نفسه، ص 17.

<sup>6</sup> فخري حسين عزي، صيغ تمويل التنمية في الإسلام، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط2، جدة، 2003، ص 44.

- يشترط أن تكون السلعة التي يغلب عليها الظن وجودها عند حلول الأجل.
- يشترط أن يكون الأجل محددًا.
- يشترط أن يقبض البائع الثمن مقدما في مجلس العقد.
- يشترط أن يتم تحديد مكان إبقاء المسلم فيه عند حلول الأجل.

## 2. الاستصناع:

### أ- مفهومه:

الاستصناع في اللغة هو طلب الصنعة، واستصنع الشيء أي دعا إلى صنعه<sup>1</sup>.  
أما اصطلاحاً هو عقد بين الصانع والمستصنع على صنع شيء معلوم الثمن، الجنس، الصفة والقدر بمواد وعمل من الصانع مقابل ثمن متفق عليه من المصنوع له عاجلاً أو آجلاً أو بالتقسيط<sup>2</sup>.

### ب- مشروعية الاستصناع:

- القرآن الكريم: قوله تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُهُودِ"<sup>3</sup>.
- السنة النبوية: عن نافع أن عبد الله حدثه: " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اصطنع خاتماً من ذهب وجعل فسه في بطن كفه إذا لبسه، فاصطنع الناس خواتيم من ذهب فرقي المنبر فحمد الله وقال: أني كنت قد اصطنعته واني لا ألبسه فنبذه فنبذ الناس..."<sup>4</sup>
- الاجماع: الاستصناع جائز، وذلك من خلال ما ثبت عن الرسول صلى الله عليه وسلم "ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن وما رآه المسلمون قبيحاً فهو عند الله قبيح"، وقوله صلى الله عليه وسلم: " إن أمتي لا تجتمع على ضلالة "<sup>5</sup>.

### ت- الشروط الخاصة بالاستصناع:

للاستصناع شروط عدة أهمها:<sup>6</sup>

- يشترط أن يكون المبلغ الكلي للاستصناع معلوماً.
- يشترط أن يلتزم المصرف بتزويد العميل بالسلعة التي تم الاتفاق عليها.
- يشترط ألا يتم تغيير عقد الاستصناع إلا إذا طلب العميل ووافق المصرف على ذلك حيث يجب تحرير عقد جديد توضع فيه التغييرات.
- يشترط أن يكون مما يجري فيه التعامل بين الناس.

<sup>1</sup> ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث، ط1، بيروت، 1981، م6، ص258.

<sup>2</sup> شوقي أحمد دنيا، الجعالة والاستصناع: تحليل فقهي واقتصادي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط3، جدة، ص29.

<sup>3</sup> سورة المائدة، الآية 01.

<sup>4</sup> البخاري، صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب من جعل فص خاتم، الجزء 07، الحديث رقم 5876، ص52.

<sup>5</sup> <https://shamela.ws/book/968/1499>.

<sup>6</sup> عمران بوريب، مرجع سابق، ص: 34، 35.

- لا يشترط أن يكون البائع من أهل الصناعة.

بالإضافة الى صيغ اخري تتمثل في: المغارسة، الاجارة، البيع بالأجل، القرض الحسن، الزكاة والوقف.

### المطلب الثالث: مزايا التمويل الإسلامي

تعددت مزاياه نذكر منها:<sup>1</sup>

1. إلغاء الوساطة العقيمة بين وحدات الفائض ووحدات العجز.
2. إن استعمال صيغ التمويل الإسلامية يخلق جوا من الشفافية والوضوح في الأنشطة الاقتصادية، كما أنه يقضي على المعاملات الربوية.
3. إن ارتباط التمويل الإسلامي بالاقتصاد الحقيقي يجعله مقيدا دائما بمعدلات المشاركة المرتبطة بالاقتصاد الحقيقي وهذا يؤدي إلى محدودية نسبة الديون إلى الثروة.
4. في إطار الفكر الاقتصادي الممولين يسعون إلى خدمة المصالح العليا للمجتمع، مما يجعل حركية التمويل مرتبطة بدائرة أولويات المجتمع الاقتصادية.
5. التخلي عن التعامل بالربا يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك من خلال تقليل البطالة والحد من تركيز الثروة.

<sup>1</sup>سبع فاطمة الزهراء، قويدري محمد، أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ع32، ص221.

## المبحث الثاني: تقديم بيع المrabحة

المrabحة صورة من صور البيع لأن البيع في الفقه الإسلامي إما مساومة وإما مرابحة حيث تباع فيها السلعة برأس مالها وزيادة ربح معلوم، وتعتبر صيغة المrabحة من أكثر الصيغ الاستثمارية شيوعاً واستخداماً في الواقع العملي بالبنوك الإسلامية. حيث تحظى بالقبول من طرف المتعاملين وذلك لسهولة تبعية متطلباتهم ومحدودية مخاطرها بالنسبة للإدارة.

### المطلب الأول: ماهية بيع المrabحة

تعتبر المrabحة من أهم أساليب الاستثمار قصيرة الأجل وأكثرها استخداماً من طرف البنوك الإسلامية، وذلك راجع إلى بعض ما تمتاز به عن غيرها من الأساليب الاستثمارية والتمويلية.

#### أولاً: نشأة بيع المrabحة

تشتق المrabحة من الربح، وفيها يكشف البائع عن تكلفته ويتم العقد على أساس هامش ربح متفق عليه، مورس هذا العقد قبل الإسلام حيث ذكر الإمام مالك هذا البيع في كتاب الموطأ وهو أول الكتب الموثقة عن أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، وحدد الفقيه الحنفي الشهير المرغيني المrabحة بأنها "بيع أي شيء بالسعر الذي اشتراه به البائع وإضافة مبلغ ثابت على سبيل الربح". ووفقاً للإمام مالك تتم المrabحة وتتجزأ بتبادل السلع والتمن بما في ذلك هامش ربح متفق عليه ومن المهم نلاحظ أن المrabحة بالنسبة إليه لا تشمل على الدين، وسع الإمام الشافعي في كتاب الأم هذا المفهوم ليشمل معاملات الدين وتحدث عن ذلك بعبارات مماثلة في كتب الفقه الأخرى.<sup>1</sup>

#### ثانياً: مفهوم بيع المrabحة

يمكن إعطاء جملة من التعاريف حول المrabحة وذلك كما يلي:

#### 1. التعريف اللغوي لبيع المrabحة:

جاء في الفقه أن المrabحة في اللغة مصدر رابح من الربح وهو الزيادة والنماء.<sup>2</sup>

#### 2. التعريف الشرعي لبيع المrabحة:

حدده ابن قدامة وهو فقيه حنبلي، بأنه البيع برأس المال وربح معلوم ويشترط علمهما برأس المال فيقول له رأس مالي فيه أو هو علي بمائة بعثك بها وربح عشرة، فهذا جائز لا خلاف في صحته.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> محمد أيوب، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، النظام المالي في الإسلام، أكاديمية إنترناشيونال، لبنان، 2009، ص359.

<sup>2</sup> صادق راشد الشمري، الصناعة المصرفية الإسلامية مداخل وتطبيقات، دار اليازوري، عمان، 2013، ص188.

<sup>3</sup> محمد أيوب، مرجع سابق، ص259.

### 3. التعريف الاصطلاحي لبيع المرابحة:

أ- تعني بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم لدى الشاري، أي أنها عبارة عن عملية بيع سلعة ماقام بشرائها شخص ما أو جهة ما لشخص آخر أو جهة أخرى مقابل الثمن الذي تم الشراء به بالإضافة إلى مبلغ معين من الربح ويكون عبارة عن مبلغ معلوم أو نسبة معلومة من ثمن الشراء الأول<sup>1</sup>.

ب- وهو أن يقوم البنك الإسلامي بشراء السلعة التي يحتاج إليها من السوق بناء على دراسة أحوال السوق أو على وعد بالشراء يتقدم به أحد عملائه، فإذا اقتنع البنك بحاجة السوق إليها وقام بشرائها فله أن يبيعهما لطالب الشراء الأول أو لغيره مرابحة، وهي أن يعلن البنك قيمة الشراء مضافاً إليها ما تكلفه من مصروفات بشأنها ويطلب مبلغاً معيناً من الربح لمن يرغب فيها زيادة أو علاوة عن قيمتها ومصروفاتها<sup>2</sup>.

ومنه نستنتج أن صيغة المرابحة هي عبارة عن بيع يتساوم فيه الطرفان على هامش ربح فوق سعر التكلفة المعروف، حيث يجب على البائع أن يكشف على التكلفة اللازمة لحيازة السلع ويقدم كل هذه المعلومات إلى المشتري.

### ثالثاً: مشروعية وحكم بيع المرابحة

استدل جمهور الفقهاء على جواز بيع المرابحة من القرآن والسنة والإجماع فقد وردت في القرآن آيات تدل على مشروعية بيع المرابحة.

#### 1. مشروعية بيع المرابحة

أ- القرآن الكريم: دلت آيات القرآن الكريم على جواز بيع المرابحة وذلك لقوله تعالى: "وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا"<sup>3</sup>، وقوله عز وجل: "وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ"<sup>4</sup>.

ب- السنة النبوية: دل جواز المرابحة لقول النبي صلى الله عليه وسلم "فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد" صحيح مسلم.

ت- الإجماع: أجمعت الأمة الإسلامية على جواز المرابحة ومشروعيتها وذلك لوجود الحاجة الماسة إليها والتي يتفق فيها البائع والمشتري على الثمن الأول والزيادة عليه، وفي ذلك يقول ابن جرير الطبري: "وأجمعوا أن بيع المرابحة جائز"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> نعيم نمر داوود، البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي، دار البداية، عمان، 2011، ص139.

<sup>2</sup> مصطفى كمال السيد طایل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، دار أسامة، عمان، 2011، ص273.

<sup>3</sup> سورة البقرة، الآية 275.

<sup>4</sup> سورة الجمعة، الآية 10.

## 2. حكم بيع المرابحة

إن بيع المرابحة جائز وهو قول المالكية والشافعية إلى جانب الحنفية، وذلك لأن بيع المرابحة يصح من غير كراهة للعموم ولقوله تعالى: "وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا".<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: أهمية بيع المرابحة والحاجة إليها

سيتم في هذا المطلب دراسة كل من أهمية بيع المرابحة وذكر خصائصها وتبين الحاجة إليها.

#### أولاً: أهمية بيع المرابحة

للمرابحة دور أساسي يكمن في:<sup>3</sup>

1. الابتعاد عن الاقتراض بالربا وذلك من خلال الاستثمار بطرق مشروعة والتعامل فيها يكون مرضي.
2. تلبية حاجة الأفراد من السلع التي يحتاجونها قبل توافر الثمن المطلوب على أساس دفع قيمتها عن طريق قسط شهري وماشابه ذلك.
3. دعم وتنشيط الأعمال التجارية في القطاع التجاري.
4. المساهمة في زيادة أرباح البنك بشكل مضمون بنسب كبيرة.
5. عند تطبيق صيغة المرابحة تتعرض المصارف إلى مخاطر قليلة.
6. تسهيل مراقبة عملية بيع المرابحة من قبل أجهزة البنك عن طريق المراقبة الداخلية.
7. تضمن رأس المال.
8. سهولة وسريعة التطبيق هذا ما يسمح للبنوك بتطبيقها مرات عدة وبمبالغ كبيرة.

#### ثانياً: خصائص بيع المرابحة

بالنظر إلى طبيعة المرابحة يتضح بأنها تتضمن عدة خصائص وهي:<sup>4</sup>

1. كون المرابحة عقد من العقود يجب أن يتوفر فيها ركني العقد وهما الإيجاب والقبول.
2. تعد المرابحة من المعاملات الحلال التي تيسر وتخفف الضغط وتسد حاجيات الإنسان.
3. المرابحة بيع من البيوع وهي تختلف عن البيع العادي حيث يجب أن يكون المبيع مملوكاً للبائع عند إبرام العقد.
4. المرابحة تقوم على الربح الحلال وبالتالي يجب أن يكون الربح ناتج عن سعي الإنسان بالمال أو العمل أو الخبرة بعيداً عن الربا والغش والتدليس.

<sup>1</sup> ابن جرير الطبري، إختلاف الفقهاء، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999، ص51.

<sup>2</sup> سورة البقرة، الآية 275.

<sup>3</sup> الوثائق عطا المنان محمد أحمد، عقد المرابحة ضوابطه الشرعية- صياغته المصرفية وانحرافات التطبيقية، ورقة بحث مقدمة إلى أبحاث المؤتمر الثالث، جامعة أم القرى، مكة، ص9.

<sup>4</sup> طويطي مصطفى، شرح يوسف، صيغ التمويل الاستثماري في الاقتصاد الإسلامي وضوابطه، الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، 24/23 فيفري 2011، ص7.

### ثالثاً: الحاجة إلى بيع المراجعة

تكمن الحاجة إلى بيع المراجعة في حماية المستهلكين السذج الذين يفتقرون إلى الخبرة في التجارة لتجنب حيل التجار الماكرين ومكائدهم وهذا ما رآه المرغيني، أما الإمام أحمد فقد قال: "المساومة عندي أسهل من المراجعة"، وذلك لأن بيع المراجعة تعتبر أمانة وسترسل من المشتري ويحتاج إلى تبيان الحال على وجهه في المواضيع التي ذكرناها.<sup>1</sup>

نستنتج أن المصارف والمؤسسات المالية تعتمد المراجعة الحديثة بالدرجة الأولى على أساس الدفع المؤجل، عند القيام بعمليات المراجعة تنشأ مدينة تصبح التزاماً على العميل وتصبح عملية كشف معلومات حول سعر التكلفة على المصارف ليست مسألة جدية بين الطرفين بالرغم من أنها شرط ضروري في المراجعة بالإضافة أن العميل يشارك في تحديد مكان السلع وشرائها.

### المطلب الثالث: الجوانب الأساسية في بيع المراجعة

إن المراجعة كأى بيع من البيوع الأخرى لا بد فيه من توفر جوانب أساسية لقيامه والتمثلة أساساً في الشروط والأركان بالإضافة إلى الأنواع.

#### أولاً: الشروط الواجب توفرها لإتمام عملية بيع المراجعة

يلزم لصحة المراجعة عدة شروط متعلقة بالسلعة وثمان السلعة نحاول أن نذكر بعض منها:<sup>2</sup>

1. بين جميع مواصفات السلعة وعدم إخفاء أي عيب فيها لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا" رواه أحمد وأبو داود والترمذي.
2. بيان السعر الأصلي أو السعر الأول للسلعة الذي اشتراها به البائع وما تم إضافته عليها من تكلفة كنقل وتخزين وضرائب.
3. أن يكون البيع لسلعة عرض مقابل نقود.
4. بيان كيفية نقل ملكية السلعة من قبل البائع للمشتري وكيفية تسديد قيمة السلعة من قبل المشتري للبائع.
5. بيان أن يكون الربح معلوماً والذي يحدد كنسبة من ثمن السلعة وتكاليفها أو كقيمة نقدية.
6. أن تكون السلعة من ذوات الأمثال أي أن يكون لها مثل كالكيلات والموازين والعديدات.

#### ثانياً: الأركان التي يقوم عليها بيع المراجعة

لبيع المراجعة ثلاثة أركان أساسية وهي العاقدان، الصيغة والمحل أو المعقود عليه:<sup>3</sup>

#### 1. العاقدان:

وهما البائع والمشتري ويجب توفر في كل منهما الأهلية والقدرة على إبرام العقد سواء كان بنفسه أو بالتوكيل.

<sup>1</sup>محمد أيوب، مرجع سابق، ص: 360، 36.

<sup>2</sup>محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص 238.

<sup>3</sup>طويطي مصطفى، شرع يوسف، مرجع سابق، ص7.

## 2. الصيغة:

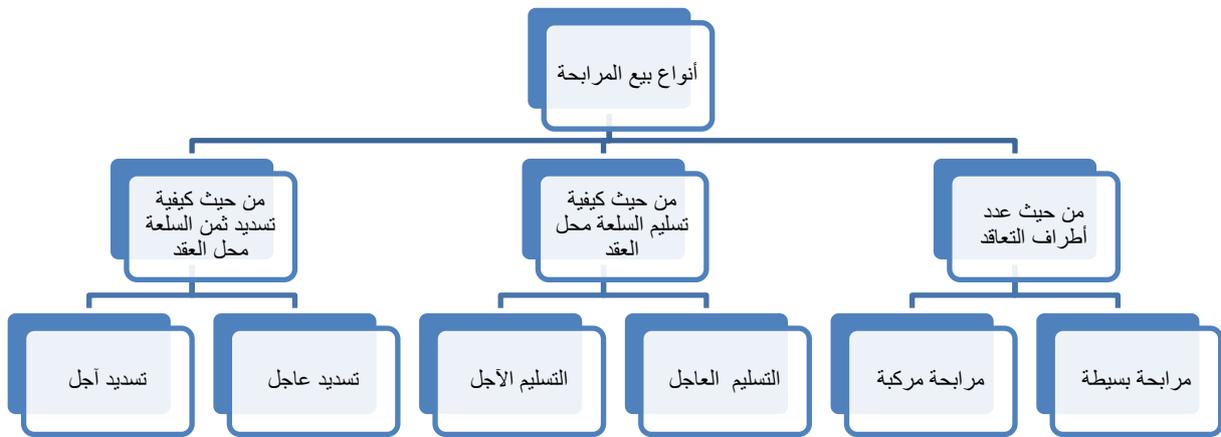
وهي ما يتم التعبير به عن إرادة المتعاقدان ورضاؤهما بإبرام العقد، ويعبر عنها بالإيجاب والقبول ويجب أن تتوفر فيها الدلالة على العقد صراحة.

## 3. المحل (المعقود عليه):

هو الثمن والسلعة، ومن أهم شروطها المعلوماتية أي أن يكون معلوماً للمشتري وذلك بالقدر والوصف كالبيع العادي.

## ثالثاً: أنواع بيع المرابحة

### الشكل رقم 01: أنواع بيع المرابحة



المصدر: من اعداد الطلبة

من الشكل نلاحظ ان بيع المرابحة ينقسم الى:

### 1. من حيث كيفية تسديد ثمن السلعة محل العقد:

تتضمن نوعين إحداهما مرابحة عاجلاً وأخرى أجلاً:

أ- **عاجلاً:** وفيه يتم تسديد ثمن البضاعة وتسليمها عند الاتفاق على عقد البيع.

ب- **أجلاً:** وفيه يتم نقل ملكية السلعة عند عقد البيع، أما الثمن فيتم تسديده لاحقاً كدفعة من

المشتري أو على دفعات شهرية أو أقساط سنوية مستقبلية، وهنا يجوز الثمن مقابل الأجل أي

يجوز اختلاف سعر البيع الأجل عن سعر البيع العاجل للسلعة.

### 2. من حيث تسليم السلعة محل العقد: وفيه نوعان هما:

أ- **التسليم العاجل للسلعة:** وهوما يتم نقل ملكية السلعة عند الاتفاق أما الثمن فقد يكون عاجلاً

أو أجلاً كما سبق الذكر.

ب- **التسليم الأجل للسلعة:** وهنا يتم تسليم ثمن السلعة عند الاتفاق ونقل ملكية السلعة يكون في

المستقبل وهنا يكون مماثل أو يشابه بيع السلم.

3. من حيث عدد أطراف التعاقد:

- أ- **المرابحة البسيطة:** وهنا يكون عدد أطراف التعاقد طرفين هما البائع والمشتري فقط، وهي بيع السلعة بالثمن الذي اشتراها به وزيادة ربح معلوم لها.
- ب- **المرابحة المركبة:** وفيها يكون عدد أطراف التعاقد أكثر من طرفين يكون هناك ثلاثة أطراف هما البائع الأول والمشتري الأول الذي هو بدوره البائع الثاني والمشتري الأخير. وهي أن يتقدم العميل للبنك طالبا شراء السلعة بمواصفات معينة ويقوم هذا الأخير بالحصول على السلعة بالمواصفات المحددة سلفا، ومن الجدير بالذكر أن البنك يتحمل مسؤولية رده إذا كان فيه عيب خفي.

### المبحث الثالث: تقديم المراجعة للأمر بالشراء

تعتبر المراجعة للأمر بالشراء من أهم أدوات توظيف الأموال في البنوك الإسلامية وأكثرها شيوعاً واستخداماً، وهذا ما سوف نتطرق له في هذا المبحث.

#### المطلب الأول: ماهية بيع المراجعة للأمر بالشراء

إن بيع المراجعة للأمر بالشراء أو المعروف بالوعد بالشراء أصبح منتشرًا بشكل كبير في مختلف البنوك الإسلامية.

#### أولاً: نشأة بيع المراجعة للأمر بالشراء

يعتبر بيع المراجعة للأمر بالشراء تعامل حديث التطور، ومن الأسباب التي أدت إلى ظهوره ما يلي:<sup>1</sup>

1. تحتفظ المصارف التجارية والمصارف الإسلامية أيضاً بمخزونات من مختلف السلع وهي لا تريد أن تصبح تاجراً لأن تخزين السلع وتكاليف المكان قد ترتفع.
2. قد لا تستطيع المصارف الإسلامية أن تشتري كل السلع مسبقاً لمعاملات المراجعة مع عملائها وذلك لطول لائحة السلع فضلاً عن الزيادات التي في اللائحة.
3. أن احتياجات العملاء من سلع معينة وقد تكون المصارف لا علم لها بمصدر هذه السلع أو بتوفرها أصلاً، وإن احتفظت بهذه السلع في مخزونها قد لاتحظى بقبول العملاء.

#### ثانياً: مفهوم بيع المراجعة للأمر بالشراء

تعددت التعاريف حول المراجعة للأمر بالشراء نذكر منها:

1. عرفها بن إبراهيم الغالي: بأنها طلب المشتري من البنك أن يشتري سلعة معينة بمواصفات محددة، وذلك على أساس وعد منه بشراء تلك السلعة اللازمة له مراجعة بربح متفق عليه ويقع الثمن على دفعات تبعا لقدراته المالية.<sup>2</sup>
2. وجاء في قانون البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار أن المراجعة للأمر بالشراء هي قيام البنك بتنفيذ طلب المتعاقد معه على أساس شراء الأول، ما يطلبه الثاني بالنقد الذي يدفعه البنك كليا أو جزئياً وذلك في مقابل التزام الطالب بالشراء ما أمر به وحسب الربح المتفق عليه عند الابتداء.<sup>3</sup>
3. يقول الدكتور سامي حمود: "إن بيع المراجعة للأمر بالشراء عملية مركبة من وعد بالشراء وبيع بالمراجعة". وهي ليست من قبيل بيع الإنسان ما ليس عنده، لأن المصرف لا يعرض أن يبيع شيء

<sup>1</sup> محمد أيوب، مرجع سابق، ص 369.

<sup>2</sup> بن إبراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية، دار النفائس، عمان، ط1، 2012، ص83.

<sup>3</sup> خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيان، العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية، دار وائل، الأردن، ط2، 2011، ص121.

ولكنه تلقى أمراً بالشراء، وهو لا يبيع حتى يملك ما هو مطلوب ويعرضه على المشتري كما أن هذه العملية لا تنطوي على ربح لم يضمن لأن المصرف قد اشترى فأصبح مالكا يتحمل تبعه الهلاك<sup>1</sup>.

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن بيع المراجعة للأمر بالشراء هي: وعد من البنك بشراء السلعة التي يطلبها العميل بمواصفات معينة، وكذلك وعد العميل بشراء هذه السلعة من البنك على أن تكون هناك زيادة معلومة في الثمن.

### ثالثاً: مشروعية بيع المراجعة للأمر بالشراء

المراجعة للأمر بالشراء مشروعية بدليل:

1. القرآن الكريم: لقوله تعالى: "وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا"<sup>2</sup>.

وقوله تعالى كذلك: "إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ"<sup>3</sup>.

2. السنة النبوية: لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "إذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم".

وقوله صلى الله عليه وسلم عندما سئل عن أفضل الكسب فقال: "كل بيع مبرور وعمل الرجل بيده".

### المطلب الثاني: الجوانب الأساسية لبيع المراجعة للأمر بالشراء

في هذا المطلب سوف يتم دراسة مختلف الجوانب الأساسية لبيع المراجعة للأمر بالشراء بداية بالخصائص ثم الشروط إلى الأنواع ثم الإجراءات، والتي يجب توفرها لإتمام هذا النوع من العقود.

#### أولاً: خصائص بيع المراجعة للأمر بالشراء

توفر هذه الصيغة نوع من المزايا للبنك والعميل الذي يرغب في التمويل وذلك كما يلي:<sup>4</sup>

1. بالنسبة للبنك الإسلامي: تتمثل جملة هذه الخصائص في:

أ- تعتبر أداة من أدوات التوظيف قصيرة ومتوسطة الأجل مما يسمح للبنك بسرعة إدارة الأموال.

ب- انخفاض درجة المخاطر التي يتحملها البنك نتيجة إدراكه للعائد المتوقع من هذه الأداة من

جهة، وتوفر درجة عالية من الضمانات التي يقدمها العميل من جهة ثانية.

ت- سهولتها على العميل بحيث لا تتطلب إجراءات معقدة

ث- لا تحتاج إلى دراسة جدوى للمشروع.

2. بالنسبة للعميل: تتمثل جملة هذه الخصائص في:

أ- كونها صالحة لتمويل السلع الاستهلاكية.

<sup>1</sup> محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص 240.

<sup>2</sup> سورة البقرة، الآية 275.

<sup>3</sup> سورة النساء، الآية 29.

<sup>4</sup> محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص: 245، 246.

- ب-وسيلة تمويل مشروعة للتجار والصناعيين وأصحاب الأعمال.
- ت-وسيلة تمويل ذات إجراءات سهلة وسريعة، حيث يمكن الاعتماد عليها في تمويل الصفات الطارئة لأصحاب الأعمال.
- ث-لا تتطلب من العميل إجراء أي دراسات جدوى اقتصادية.
- ج- يمكن استخدام هذه الوسيلة في تمويل شراء سلع محلية أو سلع أجنبية.
- ح-كونها أحد أنواع بيوع الأمانة فهي وسيلة تمويل آمنة للمستهلك.

#### ثانياً: الشروط الواجب توافرها في بيع المرابحة للأمر بالشراء

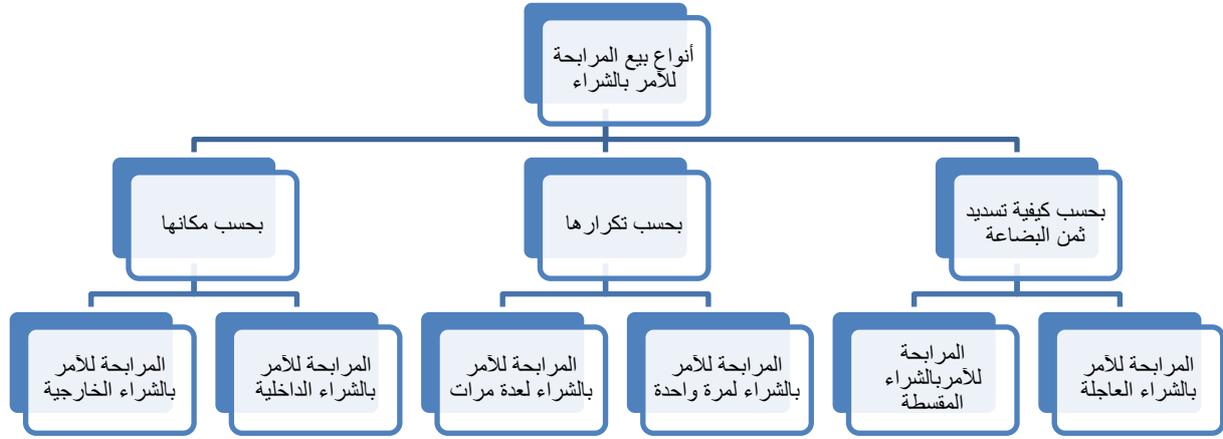
هناك مجموعة من الشروط نذكر من بينها ما يلي:<sup>1</sup>

1. للبنك الحق قبل شرائه للسلعة أن يتبنى الإجراءات التي تؤكد له ثقة العميل وذلك بأخذ ضمانات كالشيكات ضماناً لتحقيق الوفاء.
2. تولي المصرف شراء السلع بنفسه أو بوكيل عنه غير الأمر بالشراء.
3. دفع ثمن الشراء مباشرة منه إلى البائع دون توسط الأمر بالشراء.
4. أن تمر السلعة بمرحلة محددة تكون فيها على ضمان البنك، وألا تقول الوكالة إلى حماية المصرف من تحمل تبعه هلاك السلعة قبل بيعها.
5. ألا يشترط الزيادة في ثمن السلعة في حال تخلف العميل عن التسديد أو التأخر فيه.
6. ألا يكون بيع المرابحة وسيلة للحصول على المال من خلال شراء السلعة من البنك وبيعها للبائع الأصلي حتى لا تصبح بيع عينة، أو لأي مشتري آخر حتى لا تصبح بيع تورق.
7. أن يتفق الطرفين على باقي شروط المواعدة من حيث الزمان، المكان وكيفية التسليم حيث يقوم البنك الممول بتسليم البضاعة المتفق عليها للعميل في الزمان والمكان والطريقة المتفق عليها.
8. ألا يستخدم بيع المرابحة حجة للربا.

<sup>1</sup> بن ابراهيم الغالي، مرجع سابق، ص83.

ثالثاً: أنواع بيع المراجعة للأمر بالشراء

الشكل رقم 02: أنواع بيع المراجعة للأمر بالشراء



المصدر: من اعداد الطلبة.

من خلال الشكل نلاحظ انه توجد العديد من أشكال بيع المراجعة للأمر بالشراء يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع وهي كما يلي:

1. بحسب كيفية تسديد ثمن البضاعة: تقسم الى نوعين:<sup>1</sup>

أ- المراجعة للأمر بالشراء العاجلة: هنا يدفع المشتري قيمة البضاعة كاملة عند استلامها وهي من بين الطرق الأقل استخداماً لأنها الأقل جدوى للمشتري، فإذا كان دفع قيمة البضاعة عاجلاً فهو ليس بحاجة إلى وجود طرف ثالث.

ب- المراجعة للأمر بالشراء المقسطة: يتم الاتفاق مع البنك لتسديد قيمة البضاعة على دفعات وغالباً ما تكون منتظمة ولفترة محددة، وهي من بين أهم الطرق السهلة للمستهلكين والذين يرغبون في اقتناء سلعة يستطيعون دفع ثمنها على دفعة واحدة وإنما على أقساط وهي من بين الطرق الأكثر استخداماً في البنوك الإسلامية لما توفره من قدرات على تمويل احتياجات الأشخاص.

2. بحسب تكرارها: تنقسم الى:<sup>2</sup>

أ- المراجعة للأمر بالشراء لمرة واحدة: يكون العقد لمرة واحدة غير قابل للتكرار وينطبق عليها أي نوع من الأنواع السابقة من حيث كيفية التسديد وهذه الطريقة خاصة بالأفراد.

ب- المراجعة للأمر بالشراء لعدة مرات: وفيها يكون العقد غير محدد من حيث عدد السلع المطلوب تمويلها من قبل البنك ولكن يتم الاتفاق على تحديد سقف المراجعة وفتراتها؛ وفيها يسمح للعميل القيام بأكثر من صفقة حيث لا يتجاوز السقف المحدد وخلال الفترة المحددة.

<sup>1</sup> محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص: 244، 245.

<sup>2</sup> محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص: 245.

3. بحسب المكان: هناك مرابحة داخلية وخارجية:<sup>1</sup>

أ- **المرابحة الداخلية:** وهنا يشتري البنك السلعة من داخل البلد ويبيعها إلى عميل داخل نفس البلد.

ب- **المرابحة الخارجية:** ويكون ذلك من خلال فتح اعتماد حيث يشتري البنك سلعة من خارج البلد

مستخدماً الاعتماد المستندي وبيعها إلى عميل داخل البلد.

رابعاً: إجراءات بيع المرابحة للأمر بالشراء

يتم تنفيذ عقد المرابحة للأمر بالشراء بغض النظر عن نوعها على عدة خطوات مفصلة كما يلي:<sup>2</sup>

1. **طلب العميل:** يتقدم العميل إلى البنك الإسلامي بطلب شراء سلعة معينة محددة المواصفات، والكمية،

والعدد، والسعر، والمصدر، والضمانات الممكن تقديمها لتسديد ثمن البضاعة بدقة تامة وشمولية كاملة.

2. **دراسة البنك:** يقوم البنك بدراسة طلب العميل من حيث:

أ- دراسة العميل من حيث ملاءته وشخصيته وضماناته وسمعته.

ب- دراسة السلعة من حيث شرعيتها وتوافرها وأسعارها الحالية.

ت- دراسة مدة التمويل من حيث كيفية التسديد، تمويل قصير الأجل أو تمويل طويل الأجل، وطريقة

الدفع، دفعة واحدة أم عدة دفعات.

3. **توقيع العقد:** في حالة إقرار طلب العميل يتم توقيع عقد وعد بالشراء بين البنك والعميل والذي

يتضمن قيام البنك بشراء السلعة ودفع ثمنها عاجلاً، وتعهد ووعدهم العميل بشراء السلعة ذاتها من

البنك بئمنها الأصلي مضافاً إلى تكاليف حيازتها للبنك وهامش الربح المطلوب من البنك.

4. **عقد الشراء:** حيث يقوم البنك بشراء السلعة الموصوفة من البائع الأصلي لها ويدفع البنك ثمنها

معجلاً وهنا تنتهي علاقة البنك بالبائع الأصلي.

5. **عقد البيع:** يتم توقيع عقد بيع أمانة للسلعة المشتراة بين البنك والعميل ويتضمن العقد ثمن السلعة

الأصلي وتكلفة حيازتها وهامش ربح البنك، ومجموع ذلك يمثل ثمن السلعة على العميل الذي هو

المشتري الأخير كما يتضمن كيفية تسديد الثمن وضمانات التسديد، وفي الغالب تكون ضمانات

التسديد على شكل كمبيالات يوقعها العميل عند توقيع عقد البيع.

6. **تسليم البضاعة:** يقوم البنك بتسليم السلعة الموصوفة بالعقد إلى العميل وتوقيعه على استلام السلعة

ومطابقتها بالمواصفات المحددة بوعدهم الشراء وعقد البيع.

<sup>1</sup>قادري محمد الطاهر، البشير جهيد، عموميات حول المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، ملتقى الاقتصاد الإسلامي الواقع والرهنات، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص17.

<sup>2</sup>محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص247.

### المطلب الثالث: مقارنة بين المراجعة للأمر بالشراء، والمراجعة، والقرض الربوي، ومخاطرها

يتضح للعيان أن هناك فروقات بين كل من المراجعة، والمراجعة للأمر بالشراء، والقرض الربوي، وهو ما سنتطرق إليه في هذا المطلب بالإضافة إلى التنبيه على مخاطر المراجعة للأمر بالشراء.

#### الفرع الأول: مقارنة بين المراجعة والمراجعة للأمر بالشراء

تختلف المراجعة للأمر بالشراء عن المراجعة البسيطة في عدة وجوه نلخصها في الجدول التالي:<sup>1</sup>

الجدول رقم 01: مقارنة المراجعة البسيطة مع المراجعة للأمر بالشراء

المراجعة	المراجعة للأمر بالشراء
زمن العقد	قديمة معروفة عند الفقهاء القدامى
الأطراف	مستحدثة ظهرت بظهور البنك الإسلامي
وجود السلعة	يوجد فيها طرفان البائع والمشتري
الهدف	يوجد فيها ثلاث أطراف (المورد، البائع والمشتري)
التسديد	تاجر يشتري السلعة ويقتنيها دون أن يعلم متى يبيعها
المخاطرة	المتاجرة والتمويل
الوعد	حالا وقد يكون مؤجلا
	ناتجة عن مخاطر الاقتناء
	لا يتضمن وعدا بالشراء لأن السلعة موجودة
	يتضمن وعدا بالشراء لأن البنك يشتريها بناء على رغبة العميل

المصدر: اعداد الطلبة

من خلال الجدول نلاحظ ان الفرق بين المراجعة والمراجعة الامر بالشراء يكمن في:

1. حيث زمن العقد: المراجعة منذ القدم على عكس المراجعة للأمر بالشراء فهي مستحدثة.
2. من حيث عدد الأطراف: المراجعة يوجد فيها طرفين، اما المراجعة للأمر بالشراء يوجد فيها ثلاث أطراف.
3. من حيث وجود السلعة: المراجعة يشتري فيها التاجر السلع دون ان يعلم متى يبيعها، في حين ان المراجعة للأمر بالشراء فالبنك يشتري السلعة بناء على رغبة العميل.
4. من حيث الهدف: كلاهما يهدفان الى المتاجرة، اما المراجعة للأمر بالشراء تهدف كذلك الى التمويل.

<sup>1</sup> محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص 248.

5. من حيث التسديد: في المراجعة يسدد الثمن حالا او يؤجل، اما المراجعة للأمر بالشراء قد يكون مؤجلا كذلك او مقسطا.

6. من حيث المخاطرة: مخاطر المراجعة تكون ناتجة عن الاقتناء، اما مخاطر المراجعة للأمر بالشراء تنتج عن الفترة التي يمتلكها البنك للسلعة وفترة سدادها.

7. من حيث الوعد: المراجعة لا تتضمن وعدا بالشراء لوجود السلعة، اما المراجعة للأمر بالشراء تتضمن وعدا بالشراء لان البنك يشتريها بناء على رغبة العميل.

### ثانيا: مقارنة بين المراجعة للأمر بالشراء والقرض الربوي

توجد هناك فروق واضحة بين المراجعة للأمر بالشراء والقرض الربوي يبينها الجدول الآتي:<sup>1</sup>

الجدول رقم 02: الفرق بين المراجعة للأمر بالشراء والقرض الربوي

المراجعة للأمر بالشراء (المصرفية)	القرض الربوي	
لا تنشأ المديونية عند توقيع وثيقة الوعد بالشراء لأن العميل لا يملك السلعة إلا بعد دخولها في ملكية البنك أولا ثم إبرام عقد بيع المراجعة معه وتسليمها له ثانيا، إن العميل في حالة تمويل المراجعة يتمتع بفترة سماح لا يكون فيها مطالبا بالسداد.	تنشأ المديونية على العميل بمجرد توقيعه على القرض الربوي، وهو مطالب بتسديده سواء استلم السلعة أو لم يستلمها.	المديونية
عند إبرام العميل لعقد بشراء السلعة من البنك الإسلامي فإن التأمين على السلعة يكون من مسؤولية البنك، أي البنك هو الذي يتحمل أي مخاطر تتعلق بالسلعة.	بعد إبرام العقد الربوي فإن العميل هو الذي يتولى بنفسه ومن ماله الخاص التأمين على السلعة في مرحلة شرائها من البائع الأصلي، فهو الذي يتحمل مخاطر هلاك السلعة قبل تسليمها.	التأمين
إذا وقعت ماطلة من العميل المدين بأقساط فإن المستحق هو مبلغ الدين فقط ولا يجوز للبنك أن يلزم العميل بأداء أي زيادة لصالحه.	إن البنك التقليدي يحصل على فائدة التأخير ويتمتع بتلك الزيادة لصالحه وتسجل في حساباته.	الماطلة

المصدر: اعداد الطلبة

<sup>1</sup> بن إبراهيم الغالي، مرجع سابق، ص 87.

**التعليق:**

من خلال الجدول نلاحظ:

1. تنشأ المديونية على العميل في القرض الربوي بمجرد توقيعه على العقد، على خلاف المراجعة للأمر بالشراء.
2. في المراجعة للأمر بالشراء التامين على السلعة يكون من مسؤولية البنك، في حين انه في القرض الربوي يكون من مسؤولية العميل.
3. إن البنك التقليدي يحصل على فائدة التأخير ويتمتع بتلك الزيادة لصالحه وتسجل في حساباته في القرض الربوي، الا ان في المراجعة للأمر بالشراء إذا وقعت ماطلة من العميل المدين بأقساط فإن المستحق هو مبلغ الدين فقط ولا يجوز للبنك أن يلزم العميل بأداء أي زيادة لصالحه.

**ثالثاً: مخاطر صيغة المراجعة للأمر بالشراء**

ككل صيغة فإن صيغة المراجعة للأمر بالشراء يمكن أن يكون لها مخاطر نجملها في الآتي:<sup>1</sup>

1. عدم وفاء العميل بالسداد حسب الاتفاق.
2. تأجيل السداد عمداً، لعدم وجود عقوبات التأجيل.
3. مخاطر الضمانات نتيجة لبيع الأصول المرتجعة بأدنى من سعر الشراء.
4. مخاطر الرجوع في العقد، نتيجة عدم إلزامية وعود الأمر بالشراء في حالة الأخذ بعدم إلزامية الوعد علماً بأن معظم المصارف الإسلامية تأخذ بإلزامية الوعد.
5. مخاطر رفض السلعة لوجود عيب فيها.

<sup>1</sup> صادق راشد الشمري، مرجع سابق، ص 204.

### خلاصة الفصل:

نستخلص مما تم دراسته في هذا الفصل ان التمويل السلامي هو توظيف الأموال للاستثمار في المشاريع وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، مستعملاً في ذلك عدة صيغ تنقسم الى صيغ التمويل بالمشاركة وصيغ التمويل بالبيع. من بين هذه الصيغ صيغة المرابحة هي بيع يتفق فيه الطرفان على هامش ربح فوق سعر التكلفة المعروف، حيث يجب على البائع أن يكشف على التكلفة اللازمة لحيازة السلع ويقدم كل هذه المعلومات إلى المشتري. كما ان المرابحة للامر بالشراء تعتبر نوعاً من أنواع صيغة المرابحة، الا انها توجد بعض الفروقات بينهما.

الفصل الثاني:  
عموميات حول تمويل  
الاستثمار في الاقتصاد  
الإسلامي

### تمهيد:

أصبح موضوع الاستثمار والتمويل من المواضيع الهامة التي تحتل مكانا رئيسيا في مختلف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، من أجل رفع معدلات تنميتها الاقتصادية وتحقيق استقرارها الاقتصادي والعمل على اشباع احتياجاتها الأساسية وتنمية ثروتها الوطنية، ومن أجل التوصل الى تحقيق هذه الأهداف فان ذلك يتطلب البحث عن السبل والأساليب الكفيلة برفع الكفاءة الاقتصادية في استغلال مواردها استغلالا افضل، وزيادة طاقاتها الإنتاجية وتعبئة مدخراتها الوطنية وتوظيفها بما يعود عليها بأعلى العوائد وبأقل المخاطر وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، إضافة الى توفير مناخ ملائم للاستثمار، وهذا ما سنتطرق له في هذا الفصل المندرج تحت ثلاث مباحث هي:

- المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التمويل.
- المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الاستثمار.
- المبحث الثالث: تمويل الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي.

## المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التمويل

يعتبر التمويل أحد المتغيرات التي تحكم وتحدد عملية التنمية، ويعتبر من الوظائف البالغة الأهمية في مختلف المؤسسات، كما أن الدراسات التمويلية احتلت مكانة هامة نظرا لاتساع حجم المشروعات وتأثيرها الواضح على الاقتصاد.

### المطلب الأول: تعريف وأهمية التمويل

ان التمويل عامة هو إيجاد مصادر وفرص للحصول على الأموال بهدف استمرارية النشاط الاقتصادي وقد اختلفت التعاريف حول ذلك نذكر منها:

#### أولاً: تعريف التمويل

1. يعرف التمويل بأنه توفير السيولة النقدية من اجل انفاقها على الاستثمارات وتكوين راس مال ثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك.<sup>1</sup>

2. وقد عرفه الكاتب بيش: على انه الامداد بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة اليها وكذلك توفير المبالغ النقدية اللازمة لدعم وتطوير مشروع خاص او عام.<sup>2</sup>

3. كما يعرف أيضا التمويل على انه أحد مجالات المعرفة التي تختص به الإدارة المالية وهو نابع من رغبة الافراد ومنشآت الاعمال لتحقيق اقصى حد ممكن من الرفاهية.<sup>3</sup>

ومن التعاريف السابقة نستنتج ان التمويل هو توفير الأموال اللازمة لإنشاء مشروع خاص او عام بمعنى توفير الأموال اللازمة في أوقات الحاجة اليها.

#### ثانياً: أهمية التمويل

للتمويل دور فعال لتحقيق سياسة الدولة وتكمن أهميته فيها يلي:<sup>4</sup>

1. تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد.
2. الزيادة في الإنتاج عن طريق تشغيل الموارد المالية.
3. تقليل نسبة البطالة وذلك توفير مناصب شغل جديدة.
4. تحسين الوضعية المعيشية لأفراد المجتمع وبالتالي تحقيق الرفاهية لهم.
5. توفير الأموال اللازمة لمباشرة المشاريع الاستثمارية.
6. تغطية العجز المالي لأصحاب المشاريع الاستثمارية.

<sup>1</sup>د. ميثم صاحب عجام، ود. علي محمد سعود، التمويل الدولي، الطبعة 1، دار ومكتبة الكندي، عمان، 2014، ص 23.

<sup>2</sup>د. مأمون علي ناصر واخرون، التمويل الدولي، الطبعة 1، دار الحامد، الأردن، 2016، ص 17.

<sup>3</sup>مرجع نفسه، ص 18.

<sup>4</sup>بن عميروش مديحة، إشكالية التمويل الاستثماري في الجزائر (دراسة قياسية لفترة 1970-2019)، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس،

سطيف، 2021/2022، ص 69.

## المطلب الثاني: اشكال ومصادر التمويل

لتمويل عدة اشكال ومصادر نوضحها في هذا المطلب.

### اولا: اشكال التمويل

يتخذ التمويل عدة اشكال نذكر منها:

#### 1. التمويل المباشر والتمويل الغير مباشر:

أ- **التمويل المباشر:** يعبر هذا الشكل من التمويل عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمقترض والمستثمر دون التدخل أي وسيط مالي مهما كان مصرفي او غير مصرفي. يتخذ هذا النوع من

التمويل صور متعددة كما يختلف باختلاف مقترضيه (افراد، مؤسسات، هيئات حكومية)؛

ب- **التمويل غير المباشر:** هذا الشكل من التمويل يعبر عن كل الطرق والأساليب التمويل الغير مباشرة أي كل المصادر المالية التي فيها وسطاء ماليين، حيث يقوم الوسطاء الماليين سواء السوق المالية او بعض البنوك بتجميع المدخرات المالية من أصحاب الفائض ثم توزيعها على أصحاب العجز، والمؤسسة الوسيطة تحاول ان توقف بين متطلبات مصادر الادخار وحاجيات مصادر التمويل.<sup>1</sup>

#### 2. التمويل المحلي والتمويل الدولي: وينقسم الى:<sup>2</sup>

أ- **التمويل المحلي:** هذا النوع من التمويل يعتمد على الأسواق المالية المحلية والمؤسسة ويضم الأساليب المباشرة والغير المباشرة لتمويل.

ب- **التمويل الدولي:** هذا النوع من التمويل يعتمد على الأسواق المالية الدولية مثل البورصات والهيئات المالية الإقليمية...، بالإضافة الى البرامج الدولية للتمويل في شكل اعانات ومساعدات.

### ثانيا: مصادر التمويل

وتنقسم مصادر التمويل الى:

#### 1. من حيث الملكية: وتنقسم الى:<sup>3</sup>

أ- **التمويل من مالك المشروع نفسه:** وذلك من خلال عدم توزيع الأرباح وزيادة راس مال وتسمى بأموال الملكية.

ب- **التمويل من المقرض:** ويكون اما مورد للمنشأة أو بنك أو مؤسسة وتسمى بأموال الاقتراض.

#### 2. من حيث المدة: وتنقسم الى:<sup>4</sup>

أ- **مصادر التمويل قصيرة الاجل:** هذا التمويل تكون مدته قصيرة أقل من سنة مثل القروض البنكية.

<sup>1</sup>د. مأمون علي ناصر واخرون، مرجع سابق، ص: 37، 38.

<sup>2</sup>بن عميروش مديحة، مرجع سابق، ص: 70، 71.

<sup>3</sup>د. طراح الحاج، **مبادئ التمويل**، الطبعة 1، دار صفاء، عمان، 2010، ص: 25، 26.

<sup>4</sup>مرجع نفسه، ص 25.

ب-مصادر التمويل متوسطة الاجل: هذا النوع من التمويل تنحصر مدته ما بين سنة او عشر سنوات مثل القروض المصرفية.

ت-مصادر التمويل طويلة الاجل: هذا النوع من التمويل تكون مدته أكثر من عشر سنوات مثل السندات، القروض البنكية.

3. من حيث المصدر: وينقسم الى:<sup>1</sup>

أ- مصادر التمويل الداخلية: هي مصادر محلية هذا النوع من التمويل يخدم قطاع المؤسسات الاقتصادية أكثر من الهيئات الحكومية وينقسم الى نوعان من الادخار هما الادخارات الطوعية ويحققها الافراد والمؤسسات بشكل طوعي والادخارات الاجبارية تفرضها الدولة على الافراد والمؤسسات بشكل الزامي.

ب-مصادر التمويل الخارجية: وهي مصادر من خارج الدولة وتلجا الدولة الى المصادر الخارجية عندما تعجز المصادر الداخلية للتمويل وتصنف الى قنوات رئيسية نذكر منها: حصة الصادرات بالإضافة الى الاستثمارات الأجنبية، المساعدات الخارجية والقروض الخارجية.

4. من حيث النوع: تنقسم الى:<sup>2</sup>

أ- تمويل تجاري: يكون مصدره من التجار.

ب-تمويل مصرفي: يكون مصدره من المؤسسات المالية والبنوك.

### المطلب الثالث: مخاطر التمويل

وتنقسم مخاطر التمويل الى:

أولاً: المخاطر العامة:

تشمل المخاطر التي لها صلة بالظروف الاقتصادية والسياسية والتي تؤثر على نظام السوق ككل، وتضم ما يلي:<sup>3</sup>

1. مخاطر السوق: تتعلق بالنشاط الاقتصادي والنظام المالي العام ولها تأثير كافة المستثمرين ولا يمكن

تجنب هذا النوع من المخاطر بكامل مهما زادت درجة تنوع الاستثمارات.

2. المخاطر القانونية: وتتسأ هذه المخاطر بسبب عدم الالتزام بالضوابط والقوانين او التعديلات

المستمرة في القوانين مثل: التعديلات في قوانين الضرائب والرسوم.

<sup>1</sup>د. مأمون علي ناصر واخرون، مرجع سابق، ص: 38، 40.

<sup>2</sup>د. طارق الحاج، مرجع سابق، ص 74.

<sup>3</sup>حسين حسين شحاتة، تأمين مخاطر رجال الأعمال، ط1، دار الكلمة، مصر، 2000، ص82.

3. **المخاطر السياسية:** تكون مرتبطة بالحروب والنزاعات الداخلية بالإضافة الى المتضايقات المتلاحقة وكلها أمور تسبب الخوف وربما تقلل من الاعمال وتهرب الأموال الى الخارج.
4. **المخاطر الاقتصادية:** تكون هذه المخاطر مرتبطة بالظروف الاقتصادية لدولة فالأداء الجيد حيث تتوفر الإمكانيات والتكنولوجيا تؤدي الى انتاج كبير مرتفع الجودة ومنخفض التكلفة وبالتالي تضمن الدولة الوفاء بالالتزامات إضافة الى تخفيض خطر عدم تسديد القروض وما يترتب عنه من فوائد.

#### ثانيا: مخاطر الاعمال

وتشمل ما يلي:

1. مخاطر سعر الفائدة الناتج عن التغييرات المحتملة في أسعار الفائدة.
2. مخاطر انخفاض القوة الشرائية نتيجة ارتفاع أسعار التضخم وبالتالي انخفاض المعدل الحقيقي للعائد على الاستثمار عن المعدل الاسمي.
3. مخاطر صناعية تكون متعلقة بصناعة معينة مثل عدم توفر مواد الخام اللازمة لضمان استمرارية نشاط المشروع او ظهور اختراعات جديدة.

## المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الاستثمار

للاستثمار أهمية بالغة للنهوض بالاقتصاد الوطني، حيث يعمل على تحقيق العديد من الأهداف سواءً مالية منها أو إنتاجية، وبذلك يعتبر الركيزة الأساسية لتطور الاقتصاد.

### المطلب الأول: تعريف، مبادئ وخصائص الاستثمار

#### أولاً: تعريف الاستثمار

كلمة استثمار من المصطلحات الشائعة الاستعمال من طرف المفكرين والاقتصاديين وغيرهم لذلك تعددت التعريف حول هذا المصطلح نذكر منها:

1. عرف الدكتور منصورى الزين الاستثمار انه: توظيف المال بهدف تحقيق العائد والربح والمال عموماً

وقد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس او على شكل غير مادي.<sup>1</sup>

2. حسب المفهوم الاقتصادي للاستثمار هو نفقة تزيد الإنتاج والتي تثمر بالتطور الاقتصادي لأنها

تتطوي على مبادلة راس مال حالاً مقابل إيرادات مستقبلية يكون مبلغها أكبر اذ ان خاصية

الاستثمار هي الإنتاج.<sup>2</sup>

3. ويعرف وفقاً للمفهوم المالي على انه: " اكتساب الموجودات المالية أي توظيف الأموال في الأوراق

والأدوات المالية " .

ومنه نستنتج ان مفهوم الاستثمار هو التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة قصد

الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة.

#### ثانياً: مبادئ الاستثمار

لكي يضمن المستثمر الاختيار الأنسب من بين مجموعة من البدائل يجب عليه مراعاة مجموعة من المبادئ

المتتملة في:<sup>3</sup>

1. مبدأ الاختيار: يبحث المستثمر الرشيد عن الفرص الاستثمارية وفق لما لديه من مدخرات، فيقوم

باختيار هذه الفرص مع مراعاة ما يلي:

أ- تحديد البدائل المتاحة مه حصرها.

ب- التحليل الاستثماري لهذه البدائل.

ت- الموازنة بين البدائل.

ث- اختيار البديل الملائم وفق المعايير والعوامل التي تلبي رغبته، كما ان هذا المبدأ يفرض على

المستثمر الذي خبرته ناقصة الاستعانة بالوسطاء الماليين.

<sup>1</sup> د منصورى الزين، تشجيع الاستثمار واثاره على التنمية الاقتصادية، دارالراية، عمان، 2012، ص16.

<sup>2</sup> د محمد غياث شيخة، الاستثمار (المبادئ- المخاطر والتقييم)، ط1، دار رسلان، سوريا، 2021، ص9.

<sup>3</sup> د منصورى الزين، مرجع نفسه، ص: 19، 20.

2. مبدأ المقارنة: يقوم المستثمر بالمقارنة بين البدائل الاستثمارية المتاحة وذلك بالاستعانة بالتحليل الجوهري لكل بديل متاح ومن ثم مقارنة النتائج لاختيار البديل الأفضل والمناسب للمستثمر.
3. مبدأ الملاءمة: يطبق هذا المبدأ وفقا لرغبا للمستثمر وكذا ميوله، حيث ان لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقراره التي يكشفها التحليل الأساسي وهي:
  - أ- معدل العائد على الاستثمار.
  - ب-درجة المخاطر المحيطة بالاستثمار.
  - ت-مستوى السيولة لدى المستثمر وأدوات الاستثمار.
4. مبدأ التنوع: يلجأ المستثمرون الى تنوع استثماراتهم، وهذا راجع للحد من درجة المخاطر الاستثمارية المهددة لهم، كما يعتبر هذا المبدأ ليس مطلقا بسبب العقوبات والقيود التي يتعرض لها المستثمرون مما يصعب عليهم تطبيق مبدأ التنوع على ارض الواقع.

#### ثالثا: خصائص الاستثمار

يتميز الاستثمار بجملة من الخصائص وهي:<sup>1</sup>

1. تكاليف الاستثمار: المقصود بها هي المبالغ التي يتم انفاقها على المشاريع الاستثمارية، وتنقسم الى نوعين:
  - أ- التكاليف الاستثمارية: وتشمل مصاريف الأصول الثابتة المتعلقة بشراء الأراضي، معدات، مباني، الات، والتي تمثل الجزء الأكبر من تكلفة المشروع. إضافة الى التكاليف المتعلقة بالدراسات التمهيديّة، وتتمثل في مصاريف التصميمات والرسوم الهندسية، وتكاليف التجارب.
  - ب-تكاليف التشغيل: وهي التكاليف اللازمة لاستغلال طاقات المشروع المتاحة في العملية الإنتاجية وتشمل: النقل، التأمين، مصاريف المواد اللازمة للعملية الإنتاجية.
2. التدفقات النقدية: وتتمثل في المبالغ العائدة والمحقة من المشروع بعد خصم كل المستحقات مثل الضرائب والرسوم.
3. مدة حياة المشروع: هي المدة المحددة لبقاء الاستثمار في حالة عطاء جيد ويمكن الاستناد في تحديد مدة حياة المشروع على مدى الحياة الاقتصادية له.
4. القيمة المتبقية: تحدد هذه القيمة عند نهاية حياة المشروع، وهي تمثل الجزء الذي لم يستهلك من التكلفة الأولية وتعتبر ايرادا إضافيا للمؤسسة يضاف الى دخل السنة الأخيرة للاستغلال.

<sup>1</sup> د منصورى الزين، مرجع نفسه، ص 20.

## المطلب الثاني: أنواع الاستثمار وادواته

يتميز الاستثمار بعدد الأنواع ويستخدم جملة من الأدوات:

### أولاً: أنواع الاستثمار

للاستثمار أنواع مختلفة حسب أداة الاستثمار التي يختارها المستثمر، ويمكن تصنيف الاستثمار كالآتي:<sup>1</sup>

#### 1. الاستثمار الحقيقي والاستثمار المالي:

أ- الاستثمار الحقيقي: يقصد به في المفهوم الاقتصادي بالاستثمار في الأصول الحقيقية.

ب- الاستثمار المالي: يقصد به الاستثمار في الأوراق المالية كالأسهم والسندات وشهادات الإيداع وغيرها.

#### 2. الاستثمار طويل الاجل والاستثمار قصير الاجل:

أ- الاستثمار طويل الاجل: هو الاستثمار الذي يأخذ شكل الأسهم والسندات ويطلق عليه الاستثمار في راس المال.

ب- الاستثمار قصير الاجل: يتمثل في الاستثمار في الأوراق المالية التي تأخذ شكل أدونات الخزينة.

#### 3. الاستثمار المستقل والاستثمار المحفز:

أ- الاستثمار المستقل: هو الأساس في زيادة الدخل والنتاج القومي من قبل قطاع الاعمال او القطاع الحكومي او الاستثمار الأجنبي.

ب- الاستثمار المحفز: هو الذي يأتي نتيجة لزيادة الدخل هناك علاقة طردية بينه وبين الاستثمار المستقل.

#### 4. الاستثمار المادي والاستثمار البشري:

أ- الاستثمار المادي: هو الذي يمثل الشكل التقليدي للاستثمار أي الاستثمار الحقيقي.

ب- الاستثمار البشري: يهدف الى تحقيق الجودة الشاملة ويتعلق الامر التمكين الذي ينمي الفكر الإبداعي التحفيز الذي يخلق الإيجابية ويدفع الى الاتقان في العمل.

5. الاستثمار في راس المال الثابت: وهو الاستثمار في تأسيس المشاريع وتشبيدها بالسلع الرأسمالية كالآلات بهدف انتاج السلع وتقديم الخدمات المختلفة.

6. الاستثمار في المخزون: ويتمثل الاستثمار في أنواع المخزون المختلفة بقصد انتاج السلع المختلفة من الشركات الصناعية.

7. الاستثمار العقاري: وهو يمثل الاستثمار في المباني والأراضي.

<sup>1</sup> د. قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمارات (بين النظرية والتطبيق)، طبعة 1، دار الثقافة، عمان، 2009، ص: 36، 37.

## ثانيا: أدوات الاستثمار

هي تلك الأدوات التي يتم استخدامها من قبل المستثمرين لحيازة أصل معين وتتنوع الأدوات بتنوع الاستثمار المختار من طرف المستثمر ونذكر منها:<sup>1</sup>

1. **الأوراق المالية:** تعد الأوراق المالية من أبرز أدوات الاستثمار المتاحة، نظرا للمرونة التي تتميز بها والمزايا التي تحملها، بالإضافة الى ان طبيعة الأسواق التي تتعامل بها تكون مالية من التنظيم والكفاءة وذلك مما يسهل عملية تقييمها وحساب معدل العائد لكل ورقة مالية، يمكن تداول الأوراق المالية والمتاجرة بها، وانجاز صفقات البيع والشراء من خلال الهاتف او الانترنت واهم عيوبها ارتفاع درجة المخاطر.

2. **الاستثمار في العقارات:** هذا النوع من الاستثمار يمكن مشاهدته على الحقيقة، ويعد من الاستثمارات المربحة والمقبولة من قبل مجموعة من المستثمرين الخبراء، يأتي هذا الاستثمار في العقارات بالمرتبة الثانية من بين أدوات الاستثمار الأخرى لكونها متاحة بشكل واسع للمشتريين، إضافة الى المزايا التي يتمتع بها الاستثمار في العقار هو شراء المنازل ويكون عادة الدفع بالأجل لسنوات، والنوع الثاني من الاستثمار العقاري هو الأراضي بهدف انتظار ارتفاع قيمتها وبيعها في المستقبل، من بين خصائص استثمار العقاري انه يتم بارتفاع درجة الأمان على الأموال المستثمرة حيث يتم حيازة الأصل ويسجل باسمه ويتمتع بحرية التصرف الكاملة به.

3. **الاستثمار في السلع:** تعد السلع احدى أدوات الاستثمار المهمة نظرا لكونها تتمتع بمزايا اقتصادية خاصة تجعل منها أداة استثمارية جيدة، وخاصة مجموعة السلع التي تتعامل بها أسواق متخصصة ومعروفة تحدد أسعارها وترتب اصنافها داخل هذه السوق. ولا بد من توفر شروط معينة في السلعة حتى يمكن التعامل بها، من بين ان تكون هذه السلع متجانسة. ومن خصائص الاستثمار بالسلع ارتفاع روح المضاربة لدى المتعاملين بهذه السلع، كون مرونة الطلب عليها عالية وتستهلك من شريحة واسعة من المجتمع الدولي، لذلك تقوم بعض الدول والمنظمات العالمية بوضع حدود لأسعار هذه السلع حماية للمستهلك ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

4. **المشروعات الاقتصادية:** هي أكثر أدوات الاستثمار انتشارا وتتمثل في المشاريع الصناعية او التجارية او الزراعية وتتصف مثل هذه الاستثمارات كونها استثمارات في أصول حقيقية من بين ميزاتها انها تساهم بإنتاج القيمة المضافة على الاقتصاد القومي أي إضافة قيمة جديدة للاقتصاد وتزيد من ثروة المالكين وعلى مستوى البلد فإنها تؤدي الى زيادة في الناتج الإجمالي المحلي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> د. دريد كامل ال شبيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، دار اليازوري، عمان، 2009، ص: 53، 56.

<sup>2</sup> مرجع نفسه، ص 59.

5. **العملات الأجنبية:** تظهر أهمية التعامل بالعملات الأجنبية من كونها نتيجة حتمية لعمليات التجارة الدولية، أي انها الوجه الاخر للتعاملات الدولية والعلاقات بين الدول وعند التعامل بالعملات الأجنبية كأدوات استثمارية، يجب العلم باها أداة استثمارية حساسة جدا وتتأثر بعوامل متعددة منها اقتصادية وسياسية وغيرها.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: أهمية واهداف ومخاطر الاستثمار

#### أولاً: أهمية الاستثمار

الاستثمار هو الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي بصفته وسيلة تؤدي الى مضاعفة الثروات، و ثم معيشة الافراد وتحقيق الرفاهية للمجتمع وذلك ب:<sup>2</sup>

1. زيادة الدخل القومي وذلك ع طريق زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي الى ارتفاع متوسط نصيب الفرد منه وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين.
2. توفير فرص العمل والتقليل نسبة البطالة.
3. توفير الخدمات للمواطنين والمستثمرين.
4. توفير التخصصات المختلفة من الفنيين والاداريين والعمالة الماهرة.
5. انتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين وتصدير الفائض منها للخارج مما يوفر العملات الأجنبية اللازمة لشراء الآلات والمعدات وزيادة التكوين الرأسمالي.
6. دعم ميزان المدفوعات والميزان التجاري.

#### ثانياً: اهداف الاستثمار

للمشروع الاستثماري اهداف متوقعة نجملها فيما يلي:<sup>3</sup>

#### 1. الأهداف الاقتصادية:

- أ- تعظيم الربح لأنه الهدف الذي يسعى اليه المشروع لتحقيقه، كعائد على راس مال المستثمر ولزيادة نموه وتطوره.
- ب-زيادة قدرة جهاز الإنتاج الوطني على اتاحة مزيد من السلع والخدمات وعرضها بالسوق المحلي لإشباع حاجة المواطنين، وكذلك للحد من الواردات والعمل على زيادة قدرة الدولة للتصدير ولتحسين ميزان المدفوعات.

<sup>1</sup> مرجع نفسه، ص 60.

<sup>2</sup> د. شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة الاستثمار، طبعة 1، دار الميسرة، عمان، 2012، ص 20.

<sup>3</sup> د. منصور الزين، مرجع سابق، ص: 44، 45.

## 2. الأهداف الاجتماعية:

- أ- القضاء على كافة اشكال البطالة، على بؤر الفساد الاجتماعي التي تكون سببها البطالة.  
ب- تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقبال من حالات التوتر والقلق الاجتماعي وذلك بتوفير احتياجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية.

## 3. الأهداف التكنولوجية:

- أ- تطوير التكنولوجيا وأساليب الإنتاج المحلية لتصبح أقدر على الوفاء باحتياجات الدولة والافراد.  
ب-المساعدة في احداث التقدم التكنولوجي السائد، وذلك بتقديم النموذج الأمثل الذي يتم الأخذ والاقداء به من جانب المشروعات المماثلة والمنافسة.

## 4. الأهداف السياسية:

- أ- تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول الأخرى والمنظمات.  
ب-إيجاد قاعدة اقتصادية تعمل على تعميق وتعزيز الاستقلال الوطني بمضمونه الاقتصادي.  
ت-تعزيز القدرات الدفاعية والحربية للدولة سواء للاستخدام العسكري ولاستخدام السلم.

## ثالثا: أنواع المخاطر المتعلقة بالاستثمار

مخاطر الاستثمار بكل بساطة هي عدم التأكد من تحقيق العائد المتوقع من وراء الاستثمار، بل تمتد تلك المخاطر لتشمل مال المستثمر، بالإضافة الى العائد المتوقع وعادة تقسم المخاطر الى قسمين رئيسيين:

- مخاطر نظامية.

- مخاطر غير نظامية.

1. **المخاطر نظامية:** هي المخاطر التي تتعلق بالنظام العام في الأسواق وحركتها وعوامل طبيعية وعوامل سياسية ومثل هذه العوامل لا ترتبط بنوع معين من الاستثمار وانما تقع تصيب جميع مجالات وقطاعات الاستثمار.<sup>1</sup>

2. **المخاطر الغير نظامية:** هي المخاطر التي تبني بعد طرح المخاطر النظامية مثل: تغيرات في أسعار الفائدة وتدهور العمليات الإنتاجية، ومثل هذه المخاطر عندما تقع قد تصيب مجال معين من الاستثمار ولا تصيب مجالا اخر وعموما يمكن ان نعدد من مخاطر الائتمان ما يلي:<sup>2</sup>

أ- **مخاطر السوق:** هي المخاطر التي قد تنتج عن التغير العكسي في أسعار أدوات الاستثمار المتعامل بها، او الضمانات العائدة لها نتيجة تقلب أوضاع السوق.

<sup>1</sup>د. منصور الزين، مرجع سابق، ص 46.

<sup>2</sup>د محمد غياث شيخة، مرجع سابق، ص: 246، 247.

- ب- **مخاطر العمل:** هي المخاطر التي قد تنتج في الاستثمار في أدوات عائدة الى مجال عمل معين قد يفشل هذا العمل وبالتالي لا تتحقق اهداف الاستثمار.
- ت- **مخاطر السعر:** هي المخاطر التي تنتج عن الاستثمار في أسعار الفائدة المنخفضة إذا ارتفعت الفائدة بعد ذلك، او المخاطر التي تنتج عن خسارة الفائدة إذا تم الاستثمار لأجل قصيرة.
- ث- **مخاطر القدرة الشرائية للنقود:** هي المخاطر التي تنتج عن الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي يؤدي بدوره الى الانخفاض في قيمة النقود معبرا عنها بالقدرة الشرائية.
- ج- **المخاطر المالية:** هي المخاطر الناجمة عن عدم القدرة على سداد الأموال المقترضة لغايات الاستثمار، حتى عن عدم القدرة على تحويل الاستثمارات الى سيولة نقدية بأسعار معقولة.
- ح- **المخاطر الاجتماعية:** هي المخاطر التي تنجم عن التغيرات العكسية في الأنظمة الاجتماعية والتعليمات والقوانين التي يكون من شأنها التأثير على الاستثمار وأسعاره وأدواته، تنجم عن سن التشريعات المتعلقة بالتأمين والمصادرة أو رفع الضرائب والرسوم عن الإنتاج.

### المبحث الثالث: تمويل الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي

ان الدين الإسلامي حرم الربا واحل البيع في حين حرم الاكتناز واحل الاستثمار، وهذا الأخير هو هدف كل فرد يريد استثمار أمواله وفقا لمقاصد الشريعة الإسلامية، استنادا لقوله تعالى: "هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَإِسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا"<sup>1</sup>.

#### المطلب الأول: مفهوم تمويل الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي

لقد تعددت التعاريف حول تمويل الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي نذكر منها:

1. عرف صالح صالح الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي على انه نشاط انساني إيجابي، مستمد من الشريعة الإسلامية، يهدف الى تحقيق ودعم اهداف الاقتصاد الإسلامي، من خلال توظيف المال للحصول على عائد منه بالإضافة الى تنمية ثروة المجتمع بما يحقق مصلحة الفرد والمجتمع.<sup>2</sup>
2. كما انه يعتبر تحصيل نماء المال المملوك وذلك بطرق شرعية معتبرة من المرابحة وغيرها.<sup>3</sup>

ولكن هناك فروق بين الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، وهذا الفرق يكمن في ان الاستثمار في الاقتصاد الوضعي لا يحده الا المال على خلاف الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي فهي حدود لا يمكن تجاوزها وهي حدود الشريعة الإسلامية.

#### المطلب الثاني: دوافع الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي

ان الدوافع هي تلك المبررات التي تسمح للمستثمر باستثمار أمواله في مجالات مختلفة، وهذه الدوافع في الدين الإسلامي تتمثل في:

أولاً: دافع الاستخلاف:

لقوله تعالى: "وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ"<sup>4</sup>. يقصد بالاستخلاف اعمار الأرض واستقرار الانسان فيها واستمرار الحياة واستخلاف الله للإنسان في ملكه.

ثانياً: دافع الانماء والاعمار:

لقول الله تعالى: "هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَإِسْتَخْلَفَكُمْ فِيهَا"<sup>5</sup>. نقصد بالاعمار هو تكوين روابط اجتماعية واقتصادية عن طريق القيام بالمشاريع التنموية.

<sup>1</sup>سورة هود الآية 61.

<sup>2</sup> صالح صالح، نظرية الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، جامعة سطيف، ص 1.

<sup>3</sup>قطب مصطفى سانوا، الاستثمار واحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2000، ص20.

<sup>4</sup>سورة الانعام، الآية 165.

<sup>5</sup>سورة هود، الآية 61.

### ثالثا: دافع العمل والانفاق:

لقول الله تعالى: "وَمَنْ أَحْسَنَ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا". ونقصد بالعمل هو ذلك العمل الصالح الذي يقوم به الانسان بإتقان وإخلاص لتحقيق مكاسب معينة وهذا العمل ينال به الانسان اجرا وثوابا، اما الانفاق فهو صرف هذه الأموال لتلبية حاجيته وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

### رابعا: دافع العبادة:

لقله تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (9) فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (10)<sup>1</sup> حيث ان المستثمر يقوم بنشاطاته الاقتصادية التي تكون نافعة له وتعود عليه بعوائد لكنه في نفس الوقت يقوم بواجباته الدينية وتلبية أوامر الله سبحانه وتعالى. بالإضافة الى دوافع أخرى كدوافع تحصيل الربح والامتلاك، والمساهمة في رفع القدرة الشرائية والتنمية الاقتصادية للمجتمع، والحد من التبعية الخارجية.

### المطلب الثالث: محددات تمويل الإستثمار في الاقتصاد الإسلامي

ان للاستثمار في الاقتصاد الإسلامي عدة محددات سوف نتطرق في هذا المطلب الى أهمها:

#### أولاً: الضوابط الشرعية

نقصد بالضوابط هي مجموعة القواعد والمبادئ والأصول العامة التي توجه سلوك المستثمر نحو تحقيق مراد الله في العملية الاستثمارية، وتتمثل هذه الضوابط في:<sup>2</sup>

1. عدم التعامل بالمعاملات التي تتعارض مع احكام الشريعة الإسلامية، حيث ان البنك ملزم بتمويل المشاريع عن طريق صيغ التمويل الإسلامية.
2. عدم التعامل في المجالات التي حرمها الله تعالى كإنتاج العنب من اجل صناعة الخمر او الاتجار في المخدرات.
3. الاستماع لآراء الفقهاء وعلماء الامة مثل مقاطعة منتجات وخدمات دولة ما إذا افتم العلماء بذلك.
4. الاهتمام بالجانب الاجتماعي من خلال معالجة المشاكل الاجتماعية، وتغطية الإستثمارات التي يكون المجتمع في حاجة اليها.
5. عدم إيذاء الناس ونشر الفساد ففي الدين الإسلامي يجوز تحقيق المنافع والارباح بشرط ان تكون خالية من الفساد.

### ثانياً: كفاءة العميل

<sup>1</sup>سورة الجمعة، الآية 9-10.

<sup>2</sup>تقطب مصطفى سانو، مرجع سابق، ص85.

نقصد بكفاءة العمل هي كيف يتصرف المسؤول في البنك من اجل التسيير الحسن له، يعني ان لا يبذر الأموال من جهة مع دعم نشاط البنك من جهة أخرى، ولتحقيق هذه الأهداف لابد من توفر مجموعة من المعايير في العمل وهي:<sup>1</sup>

1. **اخلاق العمل:** واهم الصفات التي يجب ان يتحلى بها العميل كالأمانة، الصدق، الاتقان، الوفاء بالوعود والالتزام وغيرها، ويمكن هذه الاخلاق من خلال:
  - أ- معاملاته السابقة مع البنوك إضافة الى تاريخ نشاطه ومشاريعه.
  - ب-رجال الاعمال والموردون والتجار الذين يتعاملون معه.
  - ت-المصالح الإدارية والحكومية.

في حين توفر العميل على هذه الصفات يمكن للبنك ان يقرر التعامل معه او رفضه.

2. **المقدرة العلمية والمستوى التعليمي:** نقصد بها الإمكانيات التي يكتسبها هذا العميل والمؤهلات التي تساعده على حسن إدارة المشاريع بالإضافة الى طريقة التي يتعامل بها مع الأطراف المشكلة للاستثمار وكذا طريقة معالجته للمشاكل التي تواجه هذا الاستثمار ومدى استيعابه للتطورات العلمية؛
3. **حالة المؤسسة:** دراسة إمكانيات العميل المادية والمالية لها أهمية كبيرة في الحكم عليه، فكلما امتاز هذا العميل بقدرة مالية تقلص من حجم المخاطرة، ويمكن الكشف عن هذه المقدرة عن طريق عدة مؤشرات منها:

- أ- تحليل الميزانيات والحسابات السنوية؛
- ب-الوضعية المالية للعميل؛

### ثالثا: المحيط الخارجي

وهي الظروف الخارجية المحيطة بالعمل والبنك والمشروع في حد ذاته، وتشمل:

1. **الظروف الاقتصادية:** مثل حالات التضخم والكساد والانكماش؛
2. **الظروف الاجتماعية:** وهي المستوى الاجتماعي السائد في فترة المشروع وقد تكون ظروف مساعدة او غير مساعدة؛
3. **الظروف السياسية:** هي الجو السياسي السائد في مكان المشروع فقد نجد حالة استقرار وامن او فوضى عارمة؛

### رابعا: صفة المشروع

وتشمل ما يلي:

<sup>1</sup>بحري ايمان، محددات تمويل الاستثمار في البنوك الإسلامية-بنك البركة الجزائري-، مذكرة لنيل الماستر، ام البواقي، 2012-2013، ص33.

1. **الحجم:** هو السعة والمقدار حيث كلما زاد حجم التمويل زادت الخاطرة التي يتعرض لها البنك، فعلى البنك الإسلامي ان يضع هذين العنصرين في الحسبان فضخ كمية هائلة من الأموال يتطلب دراسة معمقة لان درجة المخاطرة كبيرة فقد تؤدي الي افلاس البنك؛
2. **الجدوى:** هي الفائدة المراد تحقيقها من الاستثمار، فاذا لم تكن هناك أي جدوى للمشروع المستثمر فلا داعي للقيام بهذا الاستثمار أصلاً؛
3. **المصدر:** يختلف المصدر من طبيعة النشاط الممول فإذا كان التمويل وفق أسلوب المربحة التي يتم بناء على عميل شراء البضائع فمصدر العميل هذا هو بيعه للبضائع.<sup>1</sup>

#### خامساً: الضمانات

- عندما يقوم بنك إسلامي بتمويل مشروع ما لابد من توفر ضمانات تمكنه من تجنب وتقليل المخاطر وتحقيق العوائد وهذه الضمانات نوعان:
1. **الضمانات الشخصية:** تعتبر شخصية العميل سواء كان فرد او مؤسسة كضمان حيث ان بعض البنوك تمول المشاريع معتبرة شخصية العميل كضمان؛
  2. **الضمانات المادية:** قد تكون هذه الضمانات عينية او حقيقية وتعتبر أكثر اماناً من الضمانات الشخصية وتتمثل في الرهن والتنازل؛

#### سادساً: حالة البنك الممول للمشروع

تتمثل في وضعية البنك في حد ذاته (المالية او القانونية) حيث ان حالته المالية تظهر من خلال الميزانية المالية والحسابات وأيضاً حجم المداخل وحجم الديون حيث ان البنك لا يستطيع تمويل الاستثمارات وهو مدان او في حالة مالية صعبة. وقد يكون البنك في وضعية قانونية صعبة وهذا يؤثر على قرارته الاستثمارية، ويكمن الفرق بين الوضعية القانونية والمالية في ان هذه الأخيرة يمكن قياسها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>ايمان بحري، مرجع سابق، ص: 33، 35.

<sup>2</sup>مرجع نفسه، ص35.

## خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل تحديد الإطار النظري لتمويل الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، حيث اننا استخلصنا ما يلي:

ان التمويل عملية مبادلة قيمة حاضرة في مقابل وعد لقيمة آجلة مساوية لها وغالبا ما تكون نقودا في النظام التقليدي وعينا في النظام الإسلامي، حيث تتم هذه العملية عن طريق صيغ التمويل الإسلامي.

كما تعمل البنوك الإسلامية على تشجيع عمليات الاستثمار من خلال استقطاب رؤوس الأموال وتوظيفها في المجالات الاقتصادية، وتحقيق التقدم الاقتصادي والعمل على توفير الخدمات والاستشارات الاقتصادية والمالية للحفاظ على الأموال وتميبتها.

حيث ان للتمويل الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي دوافع ومحددات التي تساعد على تطبيق الاقتصاد الإسلامي في الواقع.

## الفصل الثالث:

مساهمة صيغة المراجعة  
في تمويل الاستثمار في  
الجزائر على ضوء  
التجربة الماليزية

## تمهيد:

انتشر النظام الاقتصادي الإسلامي البنوك الإسلامية في العالم الإسلامي والغير إسلامي في العقود الأخيرة، حيث فرضت المعاملات المالية الإسلامية نفسها على أكثر المؤسسات الاقتصادية حول العالم، وازدادت نسبة الأموال المستثمرة في العالم الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية بشكل كبير للغاية، حيث ان نسبة الثقة في البنوك الإسلامية ارتفعت ارتفاعا هائلا، وبهذا نال نظام الاقتصاد الإسلامي اعتراف المؤسسات الاقتصادية المختلفة خاصة في العالم الإسلامي والعربي وماليزيا على وجه الخصوص، حيث صارت من رواد هذا المجال في العقود الأخيرة. وبناءا على هذا سوف نحاول مقارنة الجزائر بالتجربة الماليزية من خلال تمويل استثماراتها بصيغة المرابحة. ويتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث هي:

- المبحث الأول: واقع الصيرفة في ماليزيا.
- المبحث الثاني: واقع الصيرفة في الجزائر.
- المبحث الثالث: دراسة مقارنة حول تطبيق صيغة المرابحة بين ماليزيا والجزائر.

## المبحث الأول: واقع الصيرفة الإسلامي في ماليزيا

تعتبر ماليزيا من الاقتصاديات الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية، حيث تعتبر نموذجا يقتدى به في القطاع المصرفي من بين مجموع الدول التي سارت في طرق النمو. وعليه سوف نتطرق الى واقع الصيرفة الإسلامية فيها.

### المطلب الأول: نشأة الصيرفة الإسلامية في ماليزيا.

ان تطبيق الصيرف الإسلامية في ماليزيا بدأ بإنشاء صندوق الحج وهو عبارة عن صندوق ادخار أنشأ من قبل الحكومة الماليزية لمساعدة مواطنيها على الادخار للقيام بمناسك الحج. وهذا لحل المشكلة التي كانت تواجه المسلمين عند رغبتهم في الحج التي تدفعهم الى بيع ممتلكاتهم وارضيتهم. صندوق الحج كان أداة فعالة من الجهتين، فقد مكن المواطنين من الادخار لرحلة الحج دون اللجوء الى المؤسسات الربوية من جهة، ومن جهة أخرى ساهم في ادخال كم هائل من المدخرات الى الدورة الاقتصادية. وقد تمكن صندوق الحج من زيادة عملياته بشكل كبير من خلال التعاون مع شبكة البريد إضافة الى بنكين إسلاميين محليين. كما تنوعت العمليات الاستثمارية للصندوق بين المشاريع الزراعية والعقارية والمؤسسات المالية حيث انه يملك حصة اغلبية في بنك "اسلام ماليزيا" و "تكافل ماليزيا" ويساهم في صندوق البنية التحتية للبنك الإسلامي للتنمية. وبعد نجاح الصندوق ونشأة البنوك الإسلامية في البلاد العربية بدأت الحكومة في السعي الى انشاء بنك إسلامي حيث أصدرت قانون البنك الإسلامي سنة 1983، وانطلاقا من هذا القانون تم انشاء اول بنك إسلامي في ماليزيا في نفس السنة؛

وظل البنك الإسلامي الماليزي البنك الوحيد الذي يتعامل وفقا للشريعة الإسلامية لمدة 10 سنوات، وذلك قبل اصدار قرار البنك المركزي بالسماح بفتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية بداية التسعينات.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: مراحل تطبيق الصيرفة الإسلامية في ماليزيا.

ان القانون الماليزي الخاص بالمصارف الإسلامية اعطى الصلاحية الكاملة للمصرف المركزي الماليزي (بنك نيجارا) للإشراف على المصارف الإسلامية وتسييرها، ومنذ ذلك الحين مرت الصيرفة الإسلامية الماليزية بأربعة مراحل هي:<sup>2</sup>

#### أولا: المرحلة الأولى (1983-1992): مرحلة التأسيس او إطلاق الصناعة

ان اول خطوة قامت بها ماليزيا هي بناء الأسس القانونية وتكوين مؤسسات البنية التحتية التي تساعد على تطوير الصيرفة الإسلامية دون المساس بالنظام المصرفي التقليدي، فقد انتهجت نظاما مزدوجا. وتعتبر ماليزيا من اول الدول التي أصدرت قانون خاص بالمصارف الإسلامية سنة 1983 وبعدها سنة

<sup>1</sup> احمد محمد مختار، (المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، البنوك الإسلامية والمعايير الشرعية والقوانين المطبقة: تجربة ماليزيا)، العدد 11، 2020، المركز الديمقراطي العربي للدراسات، المانيا (برلين)، ص139.

<sup>2</sup> حليلة بن مشيش، (المجلة الجزائرية الاقتصادية: دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ضمن رؤية ماليزيا 2020)، المجلد 7(العدد 1)، جانفي 2020، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة سطيف1/الجزائر، ص: (182، 183).

واحدة صدر قانون التكافل، والذي يعتبر اول قانون في العالم تم تصميمه خصيصا بتنظيم اعمال التامين التكافلي. تعد هذه المرحلة مرحلة إطلاق الصناعة المصرفية حيث انه كان مصرف واحد إسلامي في ماليزيا هم بنك اسلام ماليزيا ببهراد، غير انه من الممكن ان السلطات الماليزية تعمدت ان يكون مصرف وحيد ليحتكر الصيرفة الإسلامية وذلك لفهم ديناميكية العمل بها قبل زيادة عدد المؤسسات في السوق؛

#### ثانيا: المرحلة الثانية (1993-2000): مرحلة تحرير السوق

قررت الحكومة الماليزية ان تكون دولتها من اهم المراكز العالمية للصيرفة الإسلامية وذلك بعد الأداء الجيد لبنك اسلام ماليزيا، حيث ان السلطات الماليزية اعتبرت ان السوق المصرفية الماليزية مستعدة لمرحلة أخرى وذلك من خلال زيادة عدد المؤسسات والمصارف التي تقوم على الصيرفة الإسلامية وذلك لزيادة المنافسة، حيث ان هذه المرحلة شهدت فتح النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية، كما سمحت السلطات بفتح ثاني مصرف إسلامي في ماليزيا سنة 1998 وذلك بهدف تطوير صناعة الصيرفة الإسلامية؛

#### ثالثا: المرحلة الثالثة (2001-2010): مرحلة التوسع واكمال نظام مصرفي مزدوج

شهدت هذه المرحلة زيادة الجهود من اجل جعل ماليزيا مركزا عالميا للمالية والصيرفة الإسلامية تطلعا للرؤية 2020 والخطة العشرية 2001-2010، والتي تهدف الى زيادة تعزيز القطاع المصرفي الإسلامي نحو 20 % من اجمالي حصة السوق المصرفي 2010. كما ان هذه المرحلة قد عرفت تطورات ساهمت في تحقيق اهداف الخطة الموضوعية:

1. سنة 2001 أعلنت ماليزيا عن تأسيس سوق راس المال الإسلامي حيث انه يعد قطاعا مكتملا لقطاع المصارف الإسلامية، اذ يمكن اصدار العديد من الأوراق المالية وتداولها في السوق الثانوية؛
2. سنة 2002 تعززت مكانة ماليزيا في قطاع الصيرفة الإسلامية وذلك قرار مجموعة من السلطات النقدية لبعض الدول الإسلامية والمصرف المركزي الماليزي على جعل ماليزيا المقر الرئيسي لمجلس الخدمات الإسلامية؛
3. سنة 2003 تم تحرير السوق المصرفية من خلال منح الرخص للمصارف الإسلامية الأجنبية، كما ان بنك نيغارا ماليزيا حول النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية الى فروع إسلامية.

#### رابعا: المرحلة الرابعة (منذ 2011) مرحلة تدويل التمويل الإسلامي

شهدت هذه المرحلة وضع "مخطط القطاع المالي 2011-2020" في إطار رؤية 2020، والذي يهدف الى رفع نصيب التمويل الإسلامي 40 % من اجمالي التمويل بداية 2020، كما شهدت أيضا سنة 2013 تقدما مهما في تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي للصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا

باعتقاد قانون الخدمات المالية الإسلامية الذي دخل حيز التنفيذ في 30 جوان 2013، والذي كان هدفه تمهيد الطريق لوضع إطار للامتثال الشرعي المتكامل لعمل المؤسسات المالية في ماليزيا.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: عوامل نجاح القطاع المصرفي الماليزي

من المعروف ان ماليزيا تلعب دور القائد في الصناعة الإسلامية وتعتبر من الدول الرائدة عالميا في هذا المجال وهذا راجع الى الخصائص التي تتميز بها من خلال اتخاذها لعدة إجراءات سنوضحها في هذا المطلب.

#### أولاً: تنوع المنتجات المصرفية

تشكيل المنتجات المصرفية الإسلامية باستخدام مبدأ معاملات مثل: المرابحة، الاستصناع، الإجارة، المضاربة، المشاركة وغيرها، إذ أن البنوك الإسلامية في ماليزيا تُقدم اليوم أكثر من 30 منتج وخدمة، التي تطورت طيلة أربع فترات أساسية التالية:<sup>2</sup>

1. المرحلة الأولى 1983: حيث كانت المنتجات الأولية هي: ودیعة حساب التوفير، وديعة الحساب الجاري، المضاربة حساب الاستثمار والبيع بالتعجيل لتمويل الإسكان.

2. المرحلة الثانية 1993: تم إضافة منتجات جديدة مثل: المرابحة، تمويل رأس المال العامل بين البنوك الإسلامية، سوق المال وتوريق الأصول.

3. المرحلة الثالثة 1999: تم ادخال منتجات جديدة كبطاقات الائتمان الإسلامية والتمويل الإسلامي والاجارة الثابتة للتمويل.

4. المرحلة الرابعة الحالية: وفيها تم بداية العمل بالمشاركة والمشاركة المتناقصة للتمويل، التمويل عن طريق المضاربة والمشتقات والمنتجات المركبة والتحوط وجميع المنتجات الأخرى التي تم إدخالها حديثا.

حيث ان البنوك الإسلامية في ماليزيا وجهت جهودها إلى تقديم منتجات عدة لنقاسم الأرباح، ويمكن توزيع المنتجات والخدمات الى عدة فئات على أساس البيع بالتعجيل، اجارة ثم البيع، المرابحة، المضاربة، المشاركة والاستصناع وعموما تمويل الديون عن طريق البيع بالتعجيل، المرابحة والاجارة يعطي مساهمة كبيرة في نمو التمويل المصرفي الإسلامي هذا التمويل يشكل حوالي 80% من مجموع التمويل المصرفي الإسلامي.

#### ثانياً: القدرة على مواجهة المخاطر

استطاعت ماليزيا إنشاء سوق بين البنوك من خلال اتباع القواعد الصارمة للتمويل الإسلامي لمعالجة مشكلة السيولة الكامنة في التمويل قام البنك المركزي الماليزي بخلق سوق مالية اسلامية، بهدف السماح

<sup>1</sup>حليمة بن مشيش، مرجع سابق، ص 183.

<sup>2</sup>أحمد بوريش، لشهب الصادق، (المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية: تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية)، العدد 01، 2015، ص95.

للبنوك الإسلامية للاستثمار في بنك إسلامي آخر وفقا لمبادئ التمويل الإسلامي من خلال أداة مالية مخصصة وبين البنوك المضاربة للاستثمار من اجل تقاسم الأرباح، كما قامت السلطات الماليزية أيضا بإطلاق مجموعة من الاستثمارات الحكومية وعقود تمويل الدولة دون أجر ثابت، وذلك وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وتطوير في عقود التمويل "البيع بالتعجيل" القابلة للتداول في السوق الثانوية، مما عزز سوق ما بين البنوك الإسلامية والحد من خطر دون حدوث أزمة سيولة، كما قام بنك نيجارا أيضا في عام 1997 بإنشاء مجلس الشريعة الاستشاري وهي الهيئة التي تضمن أن الأصول المالية تفي بمتطلبات الشريعة. تم تعيين بنك نيجارا منذ عام 1999 للقيام بدور مقرض للبنوك الإسلامية، وتم استحداث أدونات الخزنة الإسلامية عام 2004، وهي أول أدونات خزنة إسلامية في العالم، الأمر الذي ساهم في تطور الأصول في البنوك الإسلامية الماليزية في عَز الأزمة المالية 2008.<sup>1</sup>

### ثالثا: الاستحواذ على إصدارات الصكوك الإسلامية العالمية

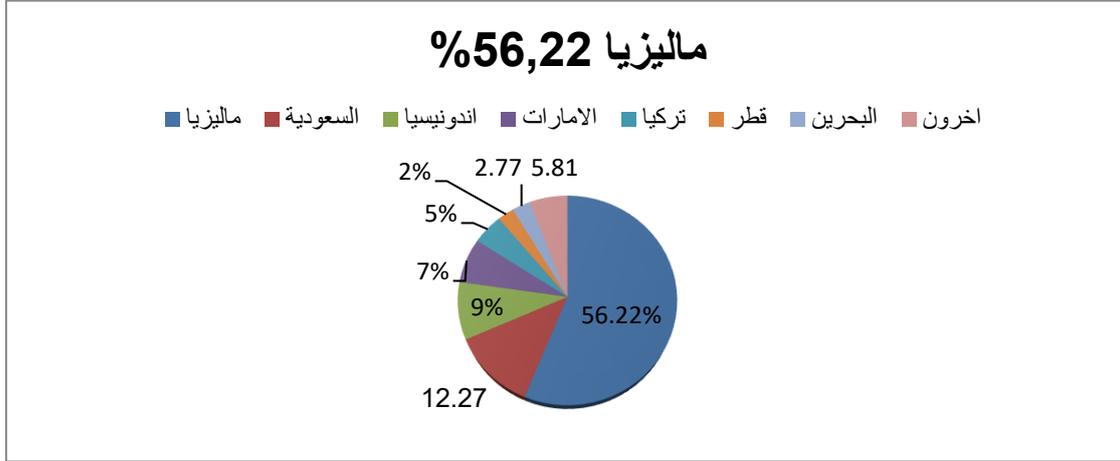
#### الجدول رقم 03: إصدارات الصكوك الإسلامية بحسب البلد خلال الفترة (2001-2020)

البلد	ماليزيا	السعودية	اندونيسيا	الامارات	تركيا	قطر	البحرين	اخرين
نسبة اصدار	56.22%	12.27%	8.87%	6.92%	4.70%	2.53%	2.77%	5.81%

المصدر: اعداد الطلبة، بالاعتماد على لخضر بوساحة واخرون، (مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية: واقع الصكوك الإسلامية في ماليزيا وافاق استفادة السوق المالي الجزائري منها)، المجلد 07، العدد 01، 2023، ص53.  
يمكن التعبير عن الجدول السابق بمخطط دائري كالتالي:

<sup>1</sup> أحمد بوريش، لشهب الصادق، مرجع سابق، ص 96.

الشكل رقم 03: إصدارات الصكوك الإسلامية بحسب البلد خلال الفترة (2001-2020)



المصدر: لخضر بوساحة واخرون، (مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية: واقع الصكوك الإسلامية في ماليزيا وافاق استفادة السوق المالي الجزائري منها)، المجلد 07، العدد 01، 2023، ص53.

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول ان ماليزيا تحتل الصدارة في اصدار الصكوك الإسلامية خلال الفترة (2001-2020) وذلك بنسبة 56.22%، لتاتي بعدها السعودية بنسبة 12.27%، ثم تليها إندونيسيا بنسبة 9%، ثم الامارات بنسبة 5.81%، ثم تركيا وقطر والبحرين بنسبة 5% و 2.77% و 2.53% و 2.07% على التوالي، في حين ان البلدان الأخرى لا تتجاوز اصداراتها نسبة 2% من الإصدار العالمي.

## المبحث الثاني: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

تعتبر المصارف الإسلامية من أهم المؤسسات التي ظهرت في الدول الإسلامية، وقد تمكنت من إثبات وجودها كبديل شرعي لبنوك التقليدية وذلك من خلال أسلوب عملها المتميز، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وذلك من خلال معرفة نشأة وتطورها ف وذكر اهم التحديات التي تواجهها وآليات تطويرها في الجزائر.

### المطلب الأول: نشأة الصيرفة الإسلامية في الجزائر

بدا تطبيق الصيرفة الإسلامية في الجزائر سنة 1991، وذلك بعد أشهر قليلة من صدور قانون النقد والقرض 90-10، حيث انه يعد من الإصلاحات التي مست النظام الجزائري حيث تم تأسيس بنك البركة ومصرف السلام.

#### أولاً: فكرة الصيرفة الإسلامية في الجزائر

تعود فكرة انشاء مصرف إسلامي في الجزائر الى سنة 1928، حين دعا الشيخ إبراهيم أبو يقضان رجال المسلمين الجزائريين الى تأسيس مصرف يتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية، ولقيت هذه الدعوة قبول كبير من طرف اغنياء الجزائر الساكنين بالجزائر العاصمة، فقدموا ملفا لإنشاء مصرف إسلامي واطلق عليه اسم "البنك الإسلامي الجزائري"، حيث ان الجهة المخول لها منح تراخيص مؤسسات القرض لم تكن معارضة للفكرة الا ان الاحتلال الفرنسي رفض هذه الفكرة، فلم يتم تجسيد الفكرة على الواقع في تلك الفترة وهذا راجع الى الأسباب السياسية للمستعمر الفرنسي.<sup>1</sup>

#### ثانياً: تطور العمل بالصيرفة الإسلامية

بعد اصدار قانون النقد والقرض والذي سمح بإنشاء البنوك الخاصة في الجزائر، تم تأسيس اول بنك إسلامي جزائري سنة 1991 أطلق عليه اسم "بنك البركة"، وبعدها بعدة سنوات انشا "مصرف السلام" الذي بدا عمله في 2008.

1. بنك البركة الجزائري: تعود فكرة انشائه الى سنة 1984 ونوقشت هذه الفكرة وتتجسد على ارض الواقع بإبرام اتفاقية انشائه في 1 مارس 1990 بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية وشركة دلة القابضة، وبصدور قانون النقد والقرض في 14 أبريل 1990 قدم ترخيصا لبنك البركة الجزائري ليتم افتتاحه في 20 ماي 1990، وبدا عمله في 1 سبتمبر 1991؛

<sup>1</sup> - سليمة بن زكاة، عزالدين شرون، (مجلة الباحث الاقتصادي: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر-دراسة تحليلية تقسيمية-)، المجلد 10، العدد 02، 2022، مخبر اقتصاد، مالية، إدارة أعمال، سكيكدة، ص 294.

**2. مصرف السلام الجزائري:** وبعد سنوات طويلة من تأسيس بنك البركة الجزائري تم اعتماد ثاني بنك إسلامي أطلق عليه "مصرف السلام الجزائري" كهمزة وصل بين الجزائر والامارات، تأسس في 20 أكتوبر 2008، هدفه تقديم الخدمات المصرفية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: تحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر

تعتبر المصارف الإسلامية في الجزائر صناعة ناشئة مقارنة مع باقي المصارف التقليدية قديمة النشأة لذا فهي تواجه تحديات ومشاكل ومعوقات وصعوبات تتعلق بمستوى أدائها سوف نتطرق في هذا المطلب إلى أهم التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه المصارف الإسلامية في الجزائر.

#### اولا: التحديات الداخلية

##### 1. الكوادر البشرية غير مؤهلة:

تعاني أغلب المصارف الإسلامية في الجزائر من مشكلة العاملين بها، حيث أن معظم العاملين بها أصحاب التكوين الاقتصادي والقانوني الحديث ولا علم لهم بقواعد الاقتصاد الإسلامي التي تعمل بها المصارف الإسلامية ولا يفقه المعاملات المالية في الإسلام، حيث أدى جهل كثير من العاملين بالمصارف الإسلامية بحقيقة المعاملات الإسلامية إلى آثار سلبية تعيق عمل ونهضة هذه المصارف.

##### 2. العقبات المتعلقة بالالتزام بالشريعة الإسلامية:

يعتبر أساس نجاح المصارف الإسلامية هو التزامها بالأحكام الشرعية في المعاملات المالية، فالهيئات الشرعية والمجامع الفقهية تجد نفسها مطالبة بالتجاوب مع الحركة السريعة للمال والأعمال وإقرار الصيغ الجديدة والمستحدثة للعمليات، نجد أن البنوك الإسلامية تواجه تحديا كبيرا في إثبات مصداقيتها أمام الناس لأن القليل من المصارف الإسلامية من يقوم بالرقابة الداخلية والخارجية ومتابعة التطبيقات والتدقيق عليها للحرص على التزامها بالأحكام الشرعية.

##### 3. تحديات تتعلق بالهندسة المالية:

تعاني المصارف الإسلامية في الجزائر من عدم امتلاكها أدوات المالية بما تتمتع به الأدوات المالية المتداولة في الأسواق المالية من قدرة على تحويل استحقاقات موارد الأموال قصيرة الأجل إلى استثمارات وتمويلات أطول اجلا مع الاحتفاظ بإمكانية تسهيل الاستثمارات وقت الحاجة كما أنها لا تملك أدوات تمكنها من استقطاب موارد أموال ذات آجال طويلة من العملاء.

<sup>1</sup> سليمة بن زكة، عزالدين شرون، مرجع سابق، ص 294.

## ثانيا التحديات الخارجية

وتتمثل في:

### 1. المناخ الاقتصادي والقانوني غير الملائم:

إن المناخ الذي تعمل فيه المصارف الإسلامية في الجزائر هو مناخ مناسب للمصارف الربوية، فالتشريعات المالية والاقتصادية وأجهزة الرقابة الموجودة فيها صنعت خصيصا لتلك البنوك التقليدية لا للمصارف الإسلامية، ولا توجد تشريعات خاصة بالصيرفة الإسلامية وأجهزة رقابة خاصة، تتفهم طبيعة المصارف الإسلامية ومعظم القوانين المصرفية وقوانين التجارة والنقد وقوانين الملكية العقارية وقوانين الضرائب وغيرها في الجزائر تقف في طريق أداء وتطور العمل المصرفي الاسلامي بالوجه عام، مثلا القانون التجاري لم يتكفل بالمنتجات المصرفية الاسلامية والأوراق لاستثمار الإسلامية (الصكوك الإسلامية)؛

### 2. تحديات العولمة:

يعتبر تزايد الاتجاه نحو عولمة المال والاقتصاد من العقبات التي واجه المصارف الإسلامية في العالم وفي الجزائر خصوصا، إن تحرير التعامل في الخدمات المصرفية أدى إلى خلق نوع من المنافسة غير المتكافئة بين المصارف العالمية والمصارف المحلية، ومنها المصارف الإسلامية التي لاتزال غير مهياًة لمواجهة هذه المنافسة لمحدودية أحجامها وضعف إمكانياتها الاقتصادية، أيضا تواجه البنوك الإسلامية تحديا اخر مرتبطا بالعولمة وهو التطور الهائل في تقنيات الاتصال والمعلوماتية وشبكة الإنترنت؛

### 3. عدم وجود سوق مالي اسلامي:

يعرف السوق بأنه المكان الذي تتلاقى فيه قوى العرض والطلب على السيولة النقدية وهو أيضا المكان الذي يلتقي فيه سماسرة الأوراق المالية لإجراء المعاملات في الأوراق المالية وهذا السوق هو من ضرورات الاستثمار الصحيح والمصارف الإسلامية في الجزائر التي تعاني من عدم امتلاكها أدوات مالية تتمتع بما تتمتع به الأدوات المالية المتداولة في السوق المالي.<sup>1</sup>

## المطلب الثالث: متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر

من اجل تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر يجب تحقيق مجموعة من المتطلبات، نذكر أهمها:<sup>2</sup>

### أولاً: تقنين العمل المصرفي الإسلامي

وذلك من خلال سن قوانين وتشريعات تحكم وتنظم عمل الصيرفة الإسلامية بما يتلاءم مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتعديل تلك القوانين التي تقف عائقا امام تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر، ومن اهم القوانين الواجب مراجعتها: قانون النقد والقرض، القانون التجاري، قانون الضرائب وقانون التأمينات.

<sup>1</sup>مخولفي طارق، مرجع سابق، ص (320-323).

<sup>2</sup>سليمة بن زكاة، عزالدين شرون، مرجع سابق، ص 302.

### ثانيا: متطلبات تطوير النظم الفنية والمحاسبة:

ان اختلاف قواعد العمل المصرفي التقليدي عن الإسلامي بين ضرورة تطوير السياسات والنظم الفنية والمحاسبية اللازمة والمناسبة لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي، بغض النظر إذا كان من الناحية الشرعية او ناحية تحليل البيانات وقياس الأداء ضمانا لنجاح العمل المصرفي الإسلامي؛

### ثالثا: استعمال التكنولوجيا الحديثة في المصارف الإسلامية

ونقصد بها توفير تقنيات مالية تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، مما يساعد في استقطاب متعاملين جدد خاصة الذين لا يريدون التعامل بالدواة المالية الربوية، فالمصارف الإسلامية مجبرة على تبني أساليب التكنولوجيا المتطورة وجلب أحدث التطبيقات لضمان النجاح والبقاء. وهذا لا يحدث الا بتكاتف جهود كل من السلطات الجزائرية والمصارف الإسلامية الجزائرية، حيث ان الحكومة الجزائرية ملزمة على توفير البنية التقنية اللازمة، لكي يتسنى للمصارف الإسلامية تبني ابتكارات التكنولوجيا المالية الحديثة.

### رابعا: متطلبات توفير المنتجات المصرفية وفق الضوابط الشرعية

من الضروري ان يكون هناك اتجاه فعلي نحو تطوير وتفعيل الصيغ الفقهية الشرعية، وذلك من خلال الالتزام بمبادئ الصيرفة الإسلامية إضافة الى الالتزام بالفتاوي والمعايير الشرعية، حتى تحافظ على هوية الصناعة من جهة وتلبية احتياجات السوق من جهة اخرى.<sup>1</sup>

### خامسا: التدريب والتثقيف الشرعي للعاملين بالمصارف الإسلامية

وذلك من خلال:

1. تأسيس معاهد متخصصة في العمل المصرفي الإسلامي؛
2. قيام البنوك الإسلامية بإنشاء اقسام متخصصة لتطوير الهندسة المالية الإسلامية وتدعيم الابتكار المالي؛
3. وجوب الاستفادة من جهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية التي تعمل على تطوير الصيرفة الإسلامية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>سليمة بن زكاة، عزالدين شرون، مرجع سابق، ص 302.

<sup>2</sup> مرجع نفسه، ص 302.

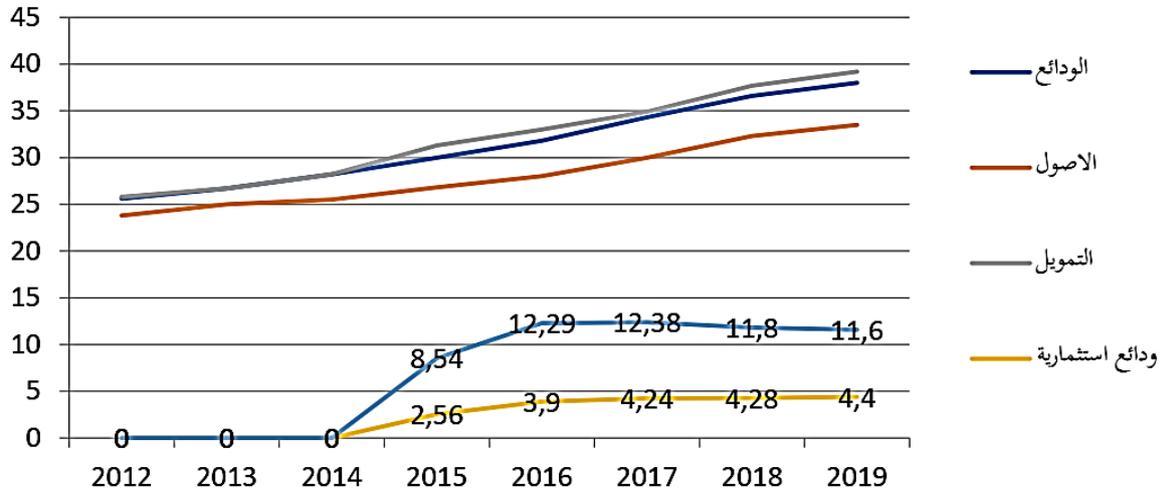
## المبحث الثالث: دراسة مقارنة حول تطبيق صيغة المرابحة بين ماليزيا والجزائر

تشهد صناعة التمويل الإسلامي خاصة في العقود الأخيرة نموا سريعا واهتماما متزايدا في معظم اقتصاديات دول العالم، ومنها دولتي الجزائر وماليزيا.

### المطلب الأول: تطبيق صيغة المرابحة في البنوك الماليزية

تمتاز ماليزيا بتقديم مجموعة ثرية ومتنوعة من الخدمات الإسلامية المصرفية، حيث انها تسعى لتفرض نفسها كمحور للعمل المالي الإسلامي.

الشكل رقم 04: تطور الصيرفة الإسلامية في ماليزيا 2012-2019/ الوحدة: مليون رينغت



المصدر: عيراش محمد امين، طيبة عبد العزيز، (مجلة افاق للبحوث والدراسات: عقود المشاركة الإسلامية كمدخل لتطوير النظام المصرفي في ماليزيا)، المجلد 5، العدد 1، 2022، ص 379.

### التعليق:

نلاحظ من البيان ان الصيرفة الاسلامية حققت في العشرية الاخيرة نمو معتبرا من حيث حجم الاصول، الودائع، وحجم التمويل نظرا للإجراءات الكبرى التي تمت في هذا المجال. حيث ان الودائع الاستثمارية كان منعدمة في الفترة (2012-2014)، وعرفت انتعاشا بداية من سنة 2014 واستمرت في الارتفاع الى غاية سنة 2019 حيث قدرت سنة 2015 2.56 مليون رينغت، وبلغت سنة 2019 4.4 مليون رينغت. اما الأصول فكانت مرتفعة منذ سنة 2012 حيث بلغت 24 مليون رينغت وفي سنة 2019، وصلت الى 39 مليون رينغت.

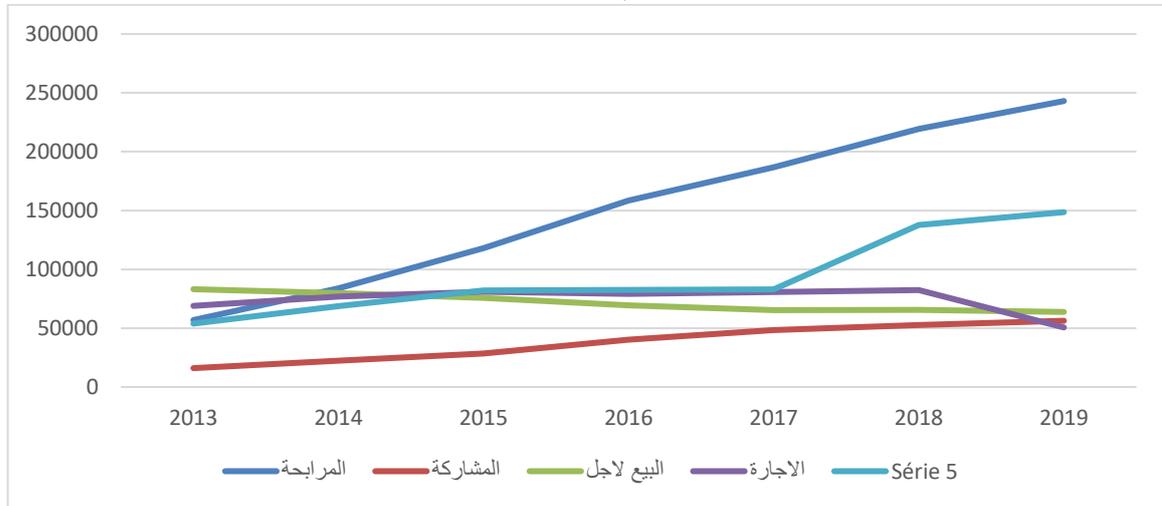
الجدول رقم 04: تطور الصيرفة في ماليزيا 2013-2019 / الوحدة: مليون رينغت.

السنة / الصيغة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المربحة	56924	83999	118028	158550	186796	219426	243046
المشاركة	16052	22454	28516	40220	48283	52771	56305
البيع بالثمن الاجل	83116	79764	75643	69306	65452	65647	63781
الاجارة	68863	76914	80882	79047	80674	82400	80621
صيغ أخرى	53898	68670	82028	82485	82951	137652	148614

المصدر: عيراش محمد امين، طيبة عبد العزيز، (مجلة افاق للبحوث والدراسات: عقود المشاركة الإسلامية كمدخل لتطوير النظام المصرفي في ماليزيا)، المجلد 5، العدد 1، 2022، ص 379.

يمكن التعبير عن الجدول بتمثيل بياني كالآتي:

الشكل رقم 05: تطور الصيرفة في ماليزيا 2013-2019 / الوحدة: مليون رينغت



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 05.

#### التعليق:

نلاحظ ان هناك تطورا ملحوظا في كافة الصيغ الإسلامية، حيث ان صيغة المربحة شهدت ارتفاعا كبيرا خلال الفترة 2013-2019 حيث كانت سنة 2013 تبلغ 56924 مليون رينغت، اما في سنة 2019 فقد بلغت 243046 مليون رينغت، ومع المقارنة مع الصيغ الأخرى الموجودة في الجدول نستنتج ان البنوك الماليزية اعتمدت على صيغة المربحة بالدرجة الأولى. وهذا يدل على تفضيلات المتعاملين لصيغة المربحة.

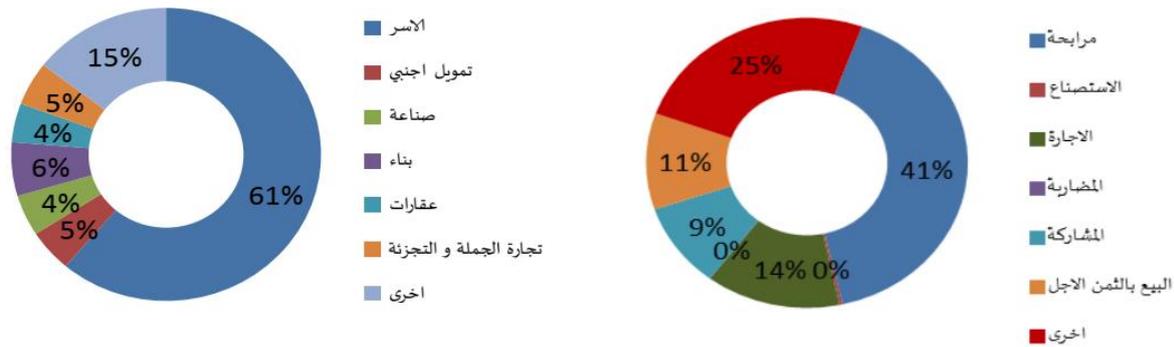
**الجدول رقم 05: تطور الصيرفة الإسلامية في ماليزيا حسب الخدمة والقطاع العام لسنة 2019**

الخدمات	المربحة	الاستصناع	الاجارة	المضاربة	المشاركة	البيع بثمن اجل	أخرى
النسبة	41%	25%	14%	0%	9%	11%	0%
القطاعات	الاسر	صناعة	بناء	عقارات	تمويل أجنبي	تجار الجملة والتجزئة	أخرى
النسبة	61%	4%	6%	4%	5%	5%	15%

المصدر: اعداد الطلبة، بالاعتماد على الشكل رقم 06.

يمكن التعبير عن الجدول بالمخطط الدائري الاتي:

**الشكل رقم 06: تطور الصيرفة الإسلامية في ماليزيا حسب الخدمة والقطاع العام لسنة 2019**



المصدر: عيراش محمد امين، طيبة عبد العزيز، (مجلة افاق للبحوث والدراسات: عقود المشاركة الإسلامية كمدخل لتطوير النظام المصرفي في ماليزيا)، المجلد 5، العدد 1، 2022، ص 380.

**التعليق:**

نلاحظ من الجدول ان المربحة تحتل أكبر نسبة من عقود التمويل بنسبة 41% ويأتي بعدها الاستصناع بنسبة 25%، يُقابلها ارتفاع كبير لتمويل قطاع الأسر قدر ب 61% وهذا ما يُؤكد تفضيل الأسر لخدمات البيوع عوض عن المشاركات. اما القطاعات الأخرى كالصناعة والعقارات والبناء تتقاسم حصة التمويل المتمثلة في الاستصناع والمشاركة. وتعود تفضيلات المتعاملين للمربحة نظراً ل ضمانات التي تقدمها، والمرونة في التعامل، بينما زاد التوجه نحو المشاركة للبديل التمويلي الذي تقدمه في الاستثمارات الكبرى.

### المطلب الثاني: تطبيق صيغة المربحة في البنوك الجزائرية

ان الجزائر من بين الدول الإسلامية العربية التي تسعى الى تطبيق وتطوير صيغ التمويل الإسلامي في نظامها المصرفي، ومن بين هذه الصيغ صيغة المربحة.

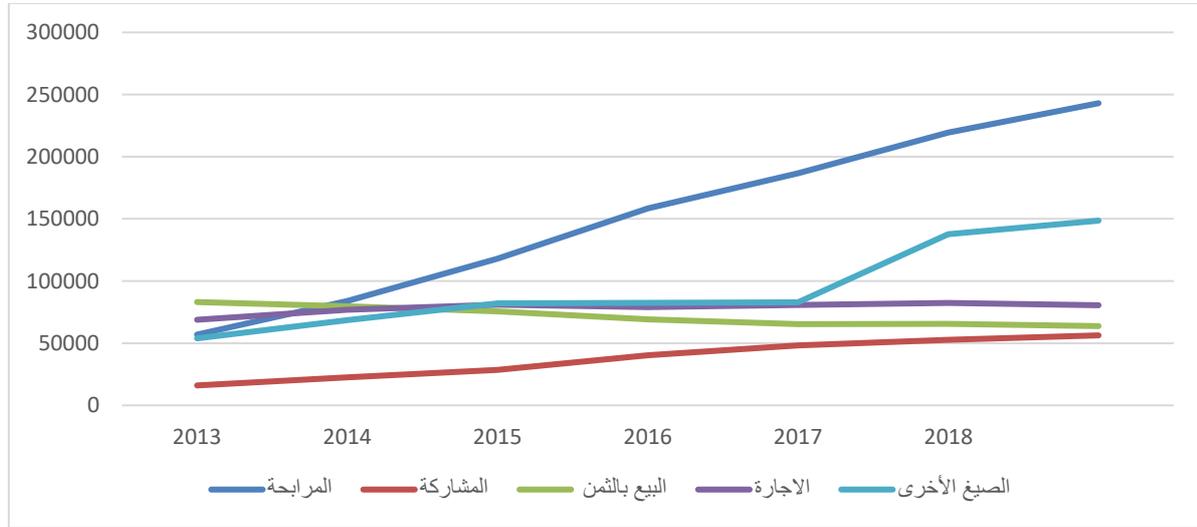
الجدول رقم 06: تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر 2013-2019 / الوحدة: مليون دج

السنوات	2013	2016	2017	2018	2019
المربحة	48791	65923	72110	61124	60457
المشاركة	50	80	65	54	53
الإيجار	14885	24007	43059	47540	48350
السلم	5517	10390	15769	14456	14760
الاستصناع	103	185	195	203	198

المصدر: اعداد الطلبة، بالاعتماد على التقرير النشاط السنوي لبنك البركة الجزائري 2013-2019.

كما يمكننا التعبير عن الجدول السابق بيانيا كما يلي:

الشكل رقم 07: تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر في الفترة (2013-2019) / الوحدة: مليون دج



المصدر: اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 06.

#### التعليق:

من خلال الجدول والبيان نلاحظ تطور ملحوظ في التمويل بصيغ التمويل الإسلامية في الفترة (2013-2019)، الا ان المربحة تحتل المرتبة الأولى في الجدول، حيث انها شهدت ارتفاعا من سنة 2013 الى غاية 2017 فقدرت ب 48791 مليون دج و72110 مليون دج على التوالي، لكنها تراجعت قليلا في سنة 2019 حيث بلغت 60457 مليون دج، وهذا يدل على ان هذا البنك يعتمد على صيغة المربحة. اما الصيغ التمويلية الأخرى منها من عرفت تطورا كالأيجار والسلم، غير ان المشاركة والاستصناع تراجعتا.

### المطلب الثالث: مقارنة بين ماليزيا والجزائر حول تطبيق المراجعة في تمويل الاستثمار

من خلال ما سبق علمنا ان كلا من ماليزيا والجزائر يطبقان صيغة المراجعة في كل من بنكيهما، سوف نجري مقارنة بين بنك البركة الجزائري وبنك نيجارا الماليزي حول هذه الصيغة بوحدة الدولار، كما هو موضح في الجدول التالي:

**الجدول رقم 07: التمويل بصيغة المراجعة في بنكي ماليزيا والجزائر للفترة (2013-2019)**

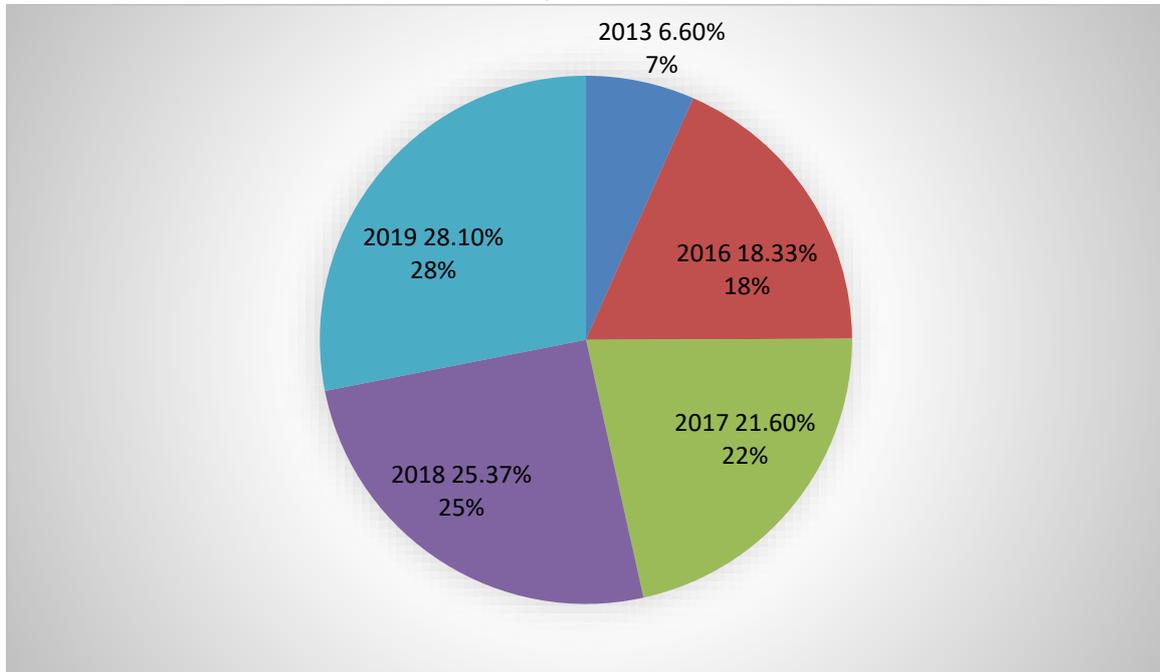
/الوحدة: مليون الدولار

المجموع	2019	2018	2017	2016	2013	السنة / البلد
190040.64	53413.18	48222.32	41051.35	34843.85	12509.94	ماليزيا
100%	28.10%	25.37%	21.60%	18.33%	6.60%	النسبة
2260.87	443.20	448.09	528.63	483.27	357.68	الجزائر
100%	19.60%	19.81%	23.40%	21.37%	18.82%	النسبة

المصدر: اعداد الطلبة بالاعتماد على المعطيات السابقة.

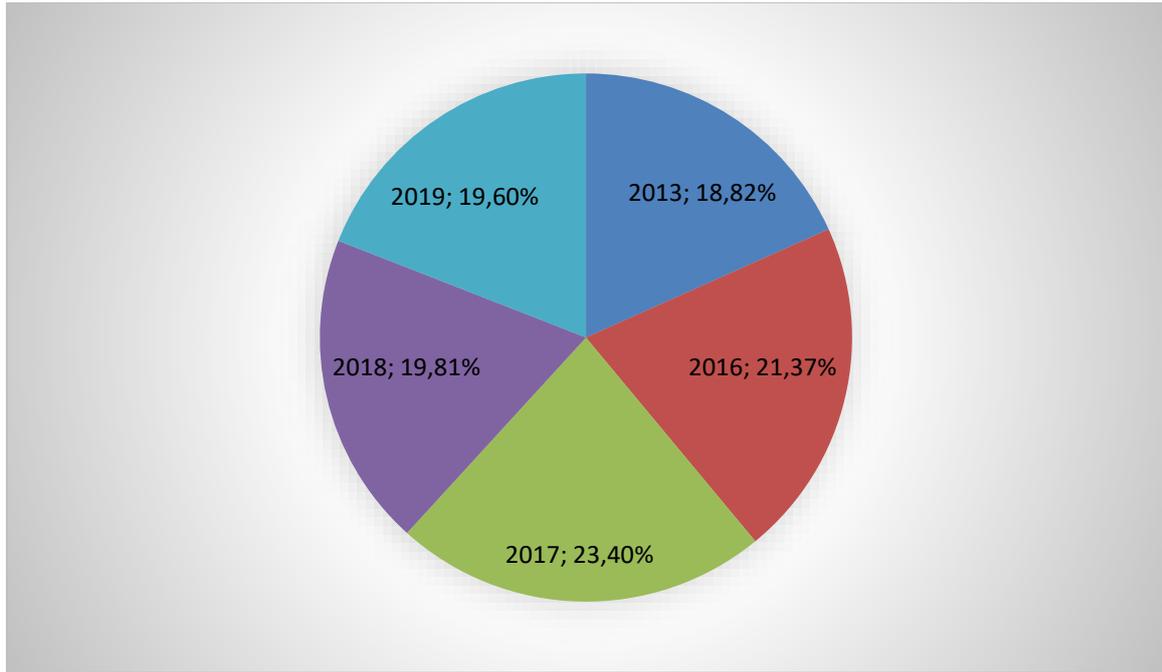
يمكن التعبير عن الجدول رقم 06 بمخطط دائري كما يلي:

**الشكل رقم 08: التمويل بصيغة المراجعة في بنك ماليزيا للفترة (2013-2019)**



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 06.

الشكل رقم 09: التمويل بصيغة المرابحة في بنك البركة الجزائري للفترة (2013-2019)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 06.

التعليق:

من خلال الجدول والمخططات نلاحظ ان ماليزيا عرفت تطورا في تطبيق صيغة المرابحة خلا الفترة 2013-2019، حيث شهدت ارتفاعا كبيرا في تمويل استثماراتها بالاعتماد على هذه الصيغة الإسلامية، فقد قدرت سنة 2013 ب 12509.94 مليون دولار وارتفعت بحوالي 21.5% في سنة 2019 حيث بلغت 53413.18 مليون دولار، وهذا ما يؤكد تفضيلات المتعاملين لهذه الصيغة الإسلامية.

اما بالنسبة للجزائر فهي أيضا عرفت تطورا في تطبيق المرابحة خلال الفترة 2013-2019، حيث شهدت ارتفاع مستمر من سنة 2013 الى غاية سنة 2017 بنسبة 4.58%، حيث في سنة 2013 قدرت ب 357.62 مليون دولار وبلغت سنة 2017 ب 528.63 مليون دولار، وتراجعت هذه القيمة بنسبة ضئيلة في السنتين الأخيرتين، فقد قدرت سنة 448.09 مليون دولار وسنة 2019 ب 443.20 مليون دولار، ولكن هذا لا يمنع ان هذه الصيغة من احتلالها المركز الأول من بين الصيغ الإسلامية الأخرى في تمويل استثمارات الجزائر.

ومن خلال الجدول نستنتج ان تطبيق صيغة المرابحة في البنوك الماليزية تتفوق على تطبيقها في الجزائر، وان الاعتماد عليها في البنوك الماليزية أكثر اعتمادا عليها في الجزائر.

### خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل الى دراسة مقارنة بين ماليزيا والجزائر حول تطبيقهما لصيغة المرابحة في تمويل الاستثمارات، من خلال الاحصائيات المأخوذة من بنك نيجارا الماليزي وبنك البركة الجزائري تبين لنا ان كلا البنكين يعتمدان على صيغة المرابحة بالدرجة الأولى خلال الفترة 2013-2019، كما اننا توصلنا الى ان التمويل بالاعتماد على صيغة المرابحة في ماليزيا أكبر بكثير مما هو في الجزائر، وهذا راجع الى عدة عوامل التي ساعدت البنوك الماليزية على التفوق، ومن بين هذه العوامل استعمال التكنولوجيا الحديثة في المصارف وتنوع المنتجات المصرفية.

# الخاتمة

إن الهدف الرئيسي من تمويل المصارف الإسلامية للاستثمار هو تحقيق التنمية الاقتصادية والنهوض بالاقتصاد لدولة ما، ولكن ما يميز البنوك الإسلامية عن التقليدية هو تطبيق القواعد والاحكام الشرعية التي اباحت الاستثمار والكسب الحلال.

وتعد صيغة المرابحة من اهم أدوات التمويل التي تعتمدھا المصارف الإسلامية لما تحققه هذه الصيغة من تسهيلات للأطراف المتعاملين بها. كما ان ماليزيا تشهد رواجاً كبيراً في قساع الصيرفة الإسلامية، وعليه قمنا بدراسة مقارنة بين الصيرفة الإسلامية في ماليزيا والصيرفة الإسلامية في الجزائر ومدى تطبيقهما لصيغة المرابحة خلال الفترة (2013-2019).

### اختبار الفرضيات:

1. يقوم التمويل الإسلامي على استبعاد الربا والعمل وفق احكام الشريعة الإسلامية فرضية صحيحة، لقوله تعالى: "وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا".
2. المقصود بالمرابحة للأمر بالشراء هو طلب المشتري من البنك ان يشتري سلعة معينة بمواصفات محددة وذلك على أساس وعد من بشارء تلك السلعة اللازمة له مرابحة بربح متفق عليه. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
3. المقصود بتمويل الاستثمار هو وضع المال في مشروع ما مع توقع الحصول على مكاسب معينة في مدى زمني محدد، أي توفير السيولة النقدية لدعم وتطوير مشروع خاص او عام وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.
4. الفرق بين الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي والاستثمار في الاقتصاد الوضعي، هو ان الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي تحكمه ضوابط الشريعة الإسلامية كعدم التعامل بالربا، اما الاستثمار في الاقتصاد الوضعي يحده المال فقط. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.
5. تعتمد كل من البنوك الإسلامية الجزائرية والماليزية على صيغة المرابحة بالدرجة الأولى، وهذا لسهولة التعامل بها إذا الفرضية الخامسة خاطئة.

### النتائج:

توصلنا من خلال بحثنا هذا الى النتائج التالية:

1. اهتمام الفقهاء بالعقود بجميع اشكالها من خلال توضيح تقسيمات احكامها وشروطها واركانها.
2. عقد المرابحة هو البيع بالثمن الأول وزيادة ربح معلوم وهذا ما اتفقت عليه تعريفات الفقهاء.
3. عقد المرابحة من عقود الأمانة التي يؤتمن فيها المشتري البائع في اخباره على السلعة والثمن فيجب ان تصان هذه الأمانة من التهم والخيانة.
4. بيع المرابحة للأمر بالشراء من البيوع الجائزة إذا استوفى شروطه واركانه المقررة وشرعا، ودخلت السلعة في ملك وحيارة البنك.

5. التمويل الإسلامي إطار شامل من أنماط ونماذج والصيغ المختلفة التي تضمن توفير الموارد المالية لاي نشاط اقتصادي من خلال الالتزام بالضوابط الشرعية الإسلامية.
6. تعتمد البنوك الإسلامية الجزائرية على صيغة المربحة بالدرجة الأولى وهذا راجع لسهولة التعامل بها.
7. عرفت الصيرفة الإسلامية نموا معتبرا من خلال العقدين الاخرين في كل من ماليزيا والجزائر، بينما تعرف صيغة المربحة نمو متسارع مقارنة بالصيغ الأخرى.
8. تحتل صيغة المربحة المراكز الأولى في تمويل الاستثمارات في كل من بنكي نيجارا وبنك البركة الجزائري.
9. بالمقارنة بين ماليزيا والجزائر حول تطبيق صيغة المربحة نستنتج ان ماليزيا تفوق بكثير الجزائر في تطبيق هذه الصيغة في تمويل استثماراتها.
10. لصيغة المربحة دور كبير في تمويل الاستثمارات في كل من ماليزيا والجزائر.

### التوصيات:

بناء على النتائج المتوصل اليها نقدم التوصيات التالية:

1. على المصارف الإسلامية الجزائرية ان تهتم بالدراسات والأبحاث وذلك لمواكبة التطورات السريعة التي يشهدها القطاع المصرفي في العالم.
2. ضرورة تكوين الاعوان الإداريين في المصارف الإسلامية ليكونوا على بصيرة من الاحكام الشرعية لتكون المربحة المصرفية موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية.
3. يستحسن إيجاد قانون خاص بعمل البنوك الإسلامية وينظم عملياتها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وسن عقوبات لمعاقبة المؤسسات المخالفة للبنود الشرعية.
4. من الضروري دعم وتشجيع انشاء مصارف إسلامية في الجزائر، كونها تعتبر بديل هام للمعاملات المصرفية الربوية، خاصة اننا في مجتمع مسلم يرفض جل افراده التعامل مع أي شيء له علاقة بالربا.

### آفاق البحث:

- يمكن لبحثنا هذا ان يكون منطلقا لأبحاث مستقبلية نذكر منها:
- دور التمويل الإسلامي في دعم التنمية الاقتصادية.
- الهندسة المالية الإسلامية ودورها في زيادة نشاط البنوك الإسلامية.
- متطلبات تحسين واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

# قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.  
المراجع باللغة العربية

أولاً: القواميس:

1. ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث، ط1، بيروت، 1981.

ثانياً: الكتب:

1. ابن جرير الطبري، اختلاف الفقهاء، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999.
2. ابن جزى، القوانين الفقهية، ت: أحمد القياتي وصيد الصباغ، ط1، دار الأندلس، مصر، 2008.
3. أخرجه محمد ابن إسماعيل البخاري في صحيحه، في كتاب الشركة. باب مشاركة الذمي والمشركين، ج3، رقم الحديث 2499.
4. البخاري، صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب من جعل فص خاتم، الجزء 07، الحديث رقم 5876.
5. بن ابراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية، دار النفائس، عمان، ط1، 2012.
6. حسين حسين شحاتة، تأمين مخاطر رجال الأعمال، ط1، دار الكلمة، مصر، 2000.
7. خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيقان، العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية، دار وائل، الأردن، ط2، 2011.
8. د. خلفان احمد عيسى، صبغ الاستثمار الإسلامي، ط1، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، 2015.
9. د محمد غياث شيخة، الاستثمار (المبادئ- المخاطر والتقييم)، ط1، دار رسلان، سوريا، 2021.
10. د منصورى الزين، تشجيع الاستثمار واثاره على التنمية الاقتصادية، دار الراية، عمان، 2012.
11. د. دريد كامل ال شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري، عمان، 2009.
12. د. شقيري نوري موسى واخرون، إدارة الاستثمار، طبعة 1، دار الميسرة، عمان، 2012.
13. د. طارح الحاج، مبادئ التمويل، الطبعة 1، دار صفاء، عمان، 2010.
14. د. قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمارات (بين النظرية والتطبيق)، طبعة 1، دار الثقافة، عمان، 2009.
15. د. مأمون علي ناصر واخرون، التمويل الدولي، الطبعة 1، دار الحامد، الأردن، 2016.
16. د. ميثم صاحب عجام، ود. علي محمد سعود، التمويل الدولي، الطبعة 1، دار ومكتبة الكندي، عمان، 2014.

17. شوقي أحمد دنيا، الجعالة والاستصناع: تحليل فقهي واقتصادي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط3، جدة، 2003.
18. صادق راشد الشمري، الصناعة المصرفية الإسلامية مداخل وتطبيقات، دار اليازوري، عمان، 2013.
19. عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية، ط1، دار النهضة بيروت، 1986.
20. فخري حسين عزي، صيغ تمويل التنمية في الإسلام، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط2، جدة، 2003.
21. قطب مصطفى سانوا، الاستثمار واحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2000.
22. محمد أيوب، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، النظام المالي في الإسلام، أكاديمية إنترناشيونال، لبنان، 2009 .
23. محمد عبد العزيز أبو زيد، التطبيق المعاصر لعقد السلم، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، القاهرة، 1996.
24. محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة، ط1، عمان، 2008.
25. محمد محمود مكاوي، أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة وأساليب السيطرة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2009.
26. مصطفى كمال السيد طایل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، دار أسامة، عمان، 2011.
27. منذر قحف، مفهوم التمويل الإسلامي، تحليل فقهي اقتصادي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2003.
28. نعيم نمر داوود، البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي، دار البداية، عمان، 2011.
29. وائل محمد عربيات، المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية أساليب الاستثمار، دار الثقافة، عمان، 2009.

### ثالثاً: الاطروحات:

1. بحري ايمان، محددات تمويل الاستثمار في البنوك الإسلامية-بنك البركة الجزائري-، مذكرة لنيل الماجستير، ام البواقي، 2012-2013.

2. بن عميروش مديحة، إشكالية التمويل الاستثماري في الجزائر (دراسة قياسية لفترة 1970-2019)، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2022/2021.
3. حسناوي بلال، دور أساليب التمويل بالمربحة للمشاريع في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة تجربة البنك الإسلامي للتنمية في بعض الدول-، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، 2014/2013.
4. سمير هربان، صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة: مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، سطيف، 2015/2014.
5. سيف هشام صباح الفخري، صيغ التمويل الإسلامي، ماجستير، جامعة حلب، 2009.
6. علي فاروق، طرق تمويل الاستثمار من المنظور الإسلامي، أطروحة دكتوراه، الجزائر، 2010.
7. عمران بوديب، سياسات التمويل بصيغ الاستصناع ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، 2012/2011.
8. مخلوفي طارق، متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل تداعيات الازمة المالية العالمية لسنة 2008، أطروحة دكتوراه، مالية وبنوك، جامعة الجزائر 3، 2020/2019.

#### رابعا: المجالات والدوريات:

1. احمد محمد مختار، (المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، البنوك الإسلامية والمعايير الشرعية والقوانين المطبقة: تجربة ماليزيا)، العدد 11، 2020، المركز الديمقراطي العربي للدراسات، المانيا (برلين).
2. أحمد بوريش، لشهب الصادق، (المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية: تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية)، العدد 01، 2015.
3. حليلة بن مشيش، (المجلة الجزائرية الاقتصادية: دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ضمن رؤية ماليزيا 2020)، المجلد 7(العدد 1)، جانفي 2020، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة سطيف 1/ الجزائر.
4. سبع فاطمة الزهراء، قويدري محمد، أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ع32، 2016.

5.سليمة بن زكة، عزالدين شرون، (مجلة الباحث الاقتصادي: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر- دراسة تحليلية تقييمية-)، المجلد10، العدد 02، 2022، مخبر اقتصاد، مالية، إدارة أعمال، سكيكدة.

6. عبد المالك سعدان، محمود بو الترعة، عقود المزارعة والمساقاة والمضاربة في قانون الأوقاف الجزائري-تأصيل شرعي-، مجلة الاحياء، العدد24، ماي 2020.

7.عيراش محمد امين، طيبة عبد العزيز، (مجلة افاق للبحوث والدراسات: عقود المشاركة الإسلامية كمدخل لتطوير النظام المصرفي في ماليزيا)، المجلد5، العدد 1، 2022.

خامسا: الملقىات والمؤتمرات:

1.الواثق عطا المنان محمد أحمد، عقد المرابحة ضوابطه الشرعية- صياغته المصرفية وانحرافاته التطبيقية، ورقة بحث مقدمة إلى أبحاث المؤتمر الثالث، جامعة أم القرى، مكة، يونيو 2009.

2.صالح صالح، نظرية الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، ملتقىالاقتصاد الاسلامي الواقع والرهانات، جامعة سطيف.

3.قادري محمد الطاهر، البشير جهيد، عموميات حول المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، ملتقى الاقتصاد الاسلامي الواقع والرهانات، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ع11، 2012.

4.طويطي مصطفى، شرع يوسف، صيغ التمويل الاستثماري في الاقتصاد الإسلامي وضوابطه، ملتقى الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، 24/23 فيفري 2011.

سادسا: المواقع الالكترونية:

1. <https://shamela.ws/book/968/1499>